وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم تسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الميدان: علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

أثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية للفترة الممتدة من 1990 الى 2021

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي

من اعداد الطالبة: **تحت اشراف:**

بن هيكل زاهية **د. جلولي محمد**

اللجنة المناقشة مكونة من السادة:

الدكتور: ربوعلي هشام رئيسا

الدكتور: جلولي محمد مشرفا

الدكتور: بن سكران البودالي ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 /2023.

الشكر

الحمد والشكر لله عز وجل

الذي وفقني لإتمام هذا العمل ومكنني من إنجازه

على هذا الوجه فالحمد لله حمدا كثيرا

اما بعد يشرفني ان أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي

الدكتور الفاضل "جلولي محمد"

الذي تفضل بالإشراف على هذه الدراسة حيث لم يبخل

علي بنصائحه وتوجيهاته طيلة فترة الإنجاز

"أدامه الله عطاءا للعمل وبارك فيه"

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لك من ساندني خلال

مسيرتي الدراسية ورفعني وفقهني حتى وصلت الا هذا المستوى من العلم

بورك عملهم وأدام الله صحتهم

اهداء

*الى التي اقترن اسمها بالجنة ، التي اليت أرادت أن أضع بصمتي في الوجود

الى سندي وقوتي في هذه الحياة..

"أمي الغالية"

*الى الوالدي الذي كان مكافحا من اجلي والذي فارقة الحياة بأشهر

وتمنيت لو لازال واقفا معي صحيح انه توفى في الحياة لكن لن يموت في قلبي ابدا

"رحمك الله وغفر لك"

*الى من أشدد بهم ازري اخواتي و اخوتي و زوجة اخي

والى جميع عائلتي

* و اهداء خاص لكل من اكن لهم الحب و التقدير من صديقات و أصدقاء وقفوا بجانبي وساندني

والى كل الذين اعتبرهم جنود الخفاء

*الى كل من ساهم في إتمام عمل هذا من قريب او بعيد

ثبـــــــت المحتـــــــــــويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
شكـــر وتقـديـــر	2-1
ثـبـت المـحـتـويـات	7-3
ثبـــت الجـــــداول	8
ثبـت الاشكال	9
الملخص	10
المـــــقـــدمـــــة	14-12

الفصـل الأول: الإطـار المفاهيمي للـدراسـة للاقتصاد الرقمي

المبحث الأول: مجتمع المعلومات وملامح الاقتصاد الرقمي	23 -16
مفهوم الاقتصاد الرقمي	16
ركائز الاقتصاد الرقمي	17

خصائص الاقتصاد الرقمي	18
مقومات الاقتصاد الرقمي والفرق بينه وبين الاقتصاد التقليدي	23-19
المبحث الثاني: التحول الرقمي وملامحه الأساسية	36-24
تعريف التحول الرقمي	24
فوائد التحول الرقمي	24
اهداف ومجالات التحول الرقمي	28-26
مخاطر ودواعي التحول الرقمي	36-29
المبحث الثالث: أداء الدول العربية وفقا لركائز الاقتصاد الرقمي	45-37
المؤسسات، البنية التحتية، القوى العاملة	39-37
الحكومة الرقمة، الابتكار، المعرفة وتكنولوجيا	43-40
قوى السوق، نمو سوق المال، أهداف التنمية المستدامة	46-44

الفصل الثاني: النمو الاقتصاد ونظرياته

المبحث الأول: النمو الاقتصاد	50-47
مفهوم نمو الاقتصاد	47
أنواع النمو الاقتصاد	47
العوامل المحددة لنمو الاقتصاد	48
قياس النمو وعلاقته بالتحول الرقمي	50-49

المبحث الثاني: نظريات النمو في الفكر الاقتصادي	59-51
النظرية الكلاسيكية، نيو كلاسيك	52-51
النظرية الكينزية، النظرية الماركسية	54-53
النظرية الحدية، نظرية جوزيف شومبيتر	56-55
نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو ونموذج هارولد ودومار	
المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصاد واحصائيات الناتج المحلي الإجمالي	67-60
نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس ونموذج نادي روما	62-60
نظرية ثورة التبعية الدولي ونظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن	65-63
احصائيات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020	66
احصائيات الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021	67
الفصل الثالث: التطبيقي للدراسة	
المبحث الأول: الدراسات السابقة	
الدراسات العربية	70-69
الدراسات الأجنبية	73-72
المبحث الثاني: الطريقة والأدوات	
المنهجية الدراسة	74
صياغة البرنامج	75
التحليل الوصفي	76
الارتباط بين المتغيرات	76

المبحث الثالث: بيانات السلاسل الزمنية المقطعية البانل	
تعريف البانل	77
أنواع نماذج السلاسل الزمنية المقطعية	77
نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	78
مزايا نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	78
تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	83
الاستنتاجات	84
الخاتمة	86
المصادر	

ثبـــــــت الجـــــــداول

عنـــــوان الجـــــدول	الصفحة
الفرق بين الاقتصاد الرقمي و الاقتصاد التقليدي	23-21
أداء الدول _ المؤسسات	37
أداء الدول _ البنية التحتية	38
أداء الدول _ القوى العاملة	39

أداء الدول _الحكومة الرقمية	40
أداء الدول _الابتكار	41
أداء الدول _المعرفة وتكنولوجيا	42
أداء الدول _قوي السوق	43
أداء الدول _نمو سوق المال	44
أداء الدول _اهداف التنمية المستدامة	45
قيم الناتج المحلي الإجمالي 2020	66
قيم الناتج المحلي الإجمالي 2021	67
التحليل الوصفي	75
الارتباط بين المتغيرات	76
تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية	79
اختبار التجميعية: (test Poolability) بين PRM وFEM	80
اختبار التجميعية (test Poolability) بين PRM وREM	81
اختبار التجميعية(test Poolability) بين FEM و REM:	81
اختبار ثبات التباين:	82
اختبار الارتباط الذاتي:test Wooldridge	82
تقدير نموذج الدراسة	83

ثبـــــت الاشـــــكال

عنـــوان الشـــــكل	الصفحة
الأبعاد الخمسة للمؤشر العربي لقياس الاقتصاد الرقمي: المصدر (جامعة الدول العربية، 2020 :29)	19
مخاطر التحول الرقمي	30
يمثل وسائل الأربعة لتحول الرقمي	35
أداء الدول ــ المؤسسات	37
أداء الدول ــ البنية التحتية	38
أداء الدول ــ القوى العاملة	39
أداء الدول ــ الحكومة الرقمية	40
أداء الدول ــ الابتكار	41
أداء الدول ــ المعرفة والتكنولوجيا	42
أداء الدول ــ قوى السوق	43
أداء الدول ــ نمو سوق المال	44
أداء الدول ــ اهداف التنمية المستدامة	45
الناتج المحلي لبعض الدول العربية سنة 2020	66
الناتج المحلي لبعض الدول العربية سنة 2021	67

الملخص

إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد العلاقة الموجودة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى 2021 حيث ارتبط اختيار هذه الفترة بمدى توفر البيانات حول المؤشرات المستخدمة في الدراسة، تحت طرح إشكالية رئيسية متمثلة في: ما أثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي؟ وقد تم الاعتماد على طرق الاقتصاد القياسي من خلال الاستعانة بالاختبار تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية وهدف الوصول إلى نتيجة والتأكد من صحة الفرضية التي تطرقنا لها _التحول الرقمي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي_ تكون مساهمة في توضيح أثر الاقتصاد الرقمي على النمو الاقتصادي .بينت نتائج اختبار **Sargan–Hansen**، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي، وعليه فإن اختبار (robust) أكد لنا صحة الفرضيات ان هناك إيجابية في تأثير التحول الرقمي على النمو الاقتصادي وهناك علاقة طردية بينهما، وأظهرت نتائج تحليل التباين الأثر الضئيل للاقتصاد الرقمي وضعف مساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الرقمي، التحول الرقمي، النمو الاقتصادي، دراسة قياسية.

The main objective of this study is to determine the relationship between the digital economy and economic growth in the Arab countries during the time period extending from 1990 to 2021, as the choice of this period was linked to the availability of data on the indicators used in the study, under the introduction of a major problem represented in: What is the impact of transformation digital on economic growth? Econometric methods have been relied on by using the test to estimate cross-sectional time series data models and the goal of reaching a conclusion and ensuring the validity of the hypothesis that we discussed - digital transformation has a positive impact on economic growth - as a contribution to clarifying the impact of the digital economy on economic growth. The results of the Sargan-Hansen test showed that there is no long-run equilibrium relationship between the economy Therefore, the (robust) test confirmed to us the validity of the hypotheses that there is a positive effect of digital transformation on economic growth and there is a positive relationship between them. The results of the variance analysis showed the small impact of the digital economy and its weak contribution to achieving economic growth in the Arab countries.

Key words : digital economy, digital transformation, economic growth, standard study.

المقدمة

المقدمة:

جديدة من مراحل تطور الأساليب الاقتصادية، يســـتند على المعرفة الإنسانية ويقوم عليها، أي أنه مرحلة متطورة من مراحل الاقتصاد المعرفي، يستند على مـدى تغلغـل وتـداخـل التكنولوجيا في الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، ومدى اســـتفادة الدول من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، وما أدت إليه من صناعات ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة.

ومع ظهور التكنو لوجيا الرقمية تغير العالم بشـكل كبير ومسـتمر، فقد حدثت تغيرات كبيرة في الحياة المهنية والشـخصـية للأفراد في جميع أنحاء العالم؛ مما أثر على جوانب المجتمع، وأصبحت الآن جزءا لا يتجزأ من تفاعل الناس سوآءا كان في العمل أم التعليم أم الوصـــول إلى المعرفة والمعلومات، وبدأت تلك التكنولوجيات الجديدة والناشـئة في جعل الاقتصـاد ينمو أكثر عما كان عليه من قبل، و التحول الرقمي جعل الدولة تستفيد من التقنيات الحديثة لتكون أكثر إداركا ومرونة في العمل وقدرة على التجديد والابتكار، وبهذه الســـمات تتمكن من مواكبة العصـر ومواءمة الاحتياجات المتجددة بشـكل أسـرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها والســير نحو النجاح و من بين القطاعات التي اثرها عليها التحول الرقمي الحالي هي الاقتصاد .

مشكلة البحث:

ومن المنطق في التوجه نحو أثر التحول الرقمي على نمو الاقتصـادي، ويمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤل التالي

– ما مدى تأثير التحول الرقمي على نمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

ويتم وضـــع الفرضـــيات عن طريق التنبؤ بوجود علاقة معينة بين متغيرات الدراسـة ومن هذا المنطلق تمت صـياغة فرضـيات الدراسـة الحالية حتى نتمكن من تحديد العلاقة بين المتغيرات المراد دراسـتها وأثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي وكذا ضبط مجالات الدراسة بشكل ادق بما يساهم في الوصول الى نتائج علمية دقيقة وموضـــوعية فيما يخص جوانب الموضـــوع ومن هنا نقترح الإجابة عن التساؤلات المطروحة سابقا

- للتحول الرقمي أثر إيجابي على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

الأسباب الذاتية

الرغبة دراسة هذا الموضوع لأنه محل دراسة للعديد من الدول ورأيت انه يستحق الدراسة العلمية، ومن ناحية اختبار المعارف المنهجية السابقة وذلك من خلال تطبيق أدوات البحث العلمي بالإضافة إلى الرغبة في استغلال المعارف والمكتسبات العلمية التي تم تحصيلها في السنوات الدراسة السابقة بتخصص الاتصال والعلاقات العامة.

الأسباب الموضوعية

لقد أبدت كل دول العالم اهتمامها بالموضوع الاقتصاد الرقمي وأيضا وضع تلك التطبيقات حيز التنفيذ والعمل على تطويرها، ساهم في إحداث تغيرات جوهرية في المفاهيم والقوانين وحتى الآراء والأفكار والنظريات التي كانت سائدة سابقا في الاقتصاد الذي ينعت اليوم بـــ "الاقتصاد التقليدي "كل ذلك يعد ظاهرة اقتصادية واجتماعية يتطلب دراستها وضبط مسارها لتحديد آثارها على النمو الاقتصادي وما ينبغي عمله في هذا المجال في مجتمعنا حتى لا نتأخر أكثر مما نحن عليه في الوقت الراهن

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من الإضافات العلمية التي تقدمها وأنها تتناول موضوع ذات أهمية ألا وهو الاقتصاد الرقمي وأثره على النمو الاقتصادي، خاصة وأن هذه الدراسة يتم اعدادها في ظل أوضاع اقتصادية صعبة أنها مرت بفترة وجود وباء له انعكاسات سلبية على الاقتصاد بأساليبه التقليدية تبحث الدراسة عن العلاقة بين التحول الرقمي ونمو الاقتصادي، وهوذا ما يجعل الموضوع جديرا بالدراسة العلمية لأنه يأتي في فترة تشهد تطو ارت جذرية وكبيرة تعرفها دول العالم وخاصة دول النامية أي الدول العربية من صعيد خاصة في قطاع التكنولوجيات الرقمية الجديدة وكذلك أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات في كافة مناحي الحياة سواء في معاملات القطاع الحكومي أو الخاص، بما يواكب مستحدثات عصر الرقمنة .

اهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي :

- الإجابة عن التساؤلات المقدمة ودراسة الفروض لإثبات صحتها من عدمه.
- توضـيح مفهوم الاقتصـاد الرقمي والنمو الاقتصـادي وأثر التحول الرقمي على النمو الاقتصادي.
- الرغبة في دراسـة موضـوع جديد يواكب الأوضـاع السـائدة في اقتصـاد اليوم ويتماشى مع التغيرات ومعطيات العصر.
- محاولة تطبيق الدراسة النظرية وإسقاط ما يمكن إسقاطه من جوانبها على أرض الواقع، بهدف معرفة إذا كان الأثر إيجابي لم لا.

الإطار المنهجي للدراسـة : وقد قامت الباحثة فيه بتحديد إشـكالية الدراسـة وتوضيح أسبابها بالإضافة إلى أهميتها وأهدافها كما قامت بضبط المفاهيم التي تدور حولها الدراسـة كما شـمل هذا الفصـل أيضـا الإجراءات المنهجية للدراسـة من تحديد مجتمع البحث وعينـة الدراســـة إلى منهج الدراســـة وأدوات جمع البيانات.

الإطار النظري للدّراسة: يضم ثلاث فصول ولكل فصل ثلاثة مباحث:

- الفصـــل الأول: في المبحث الأول: يتناول الاقتصـــاد الرقمي من جهة تعريفه وركائزه وخصـائصـه وكيفية قياسـه بالإضـافة الى الفرق بين الاقتصـاد الرقمي والتقليـدي امـا عن المبحـث الثـاني فقد تكلمنـا عن التحول الرقمي من نـاحيـة التعريف والفوائد الأهداف المجالات و كذلك المخاطر ودواعي التحول وفي المبحث الثالث فقد ذكرنا أداء الدول العربية وفقا لركائز الاقتصاد الرقمي

– الفصـــل الثاني: المبحث الأول فقد تطرقنا الى في هذا المبحث عن نمو الاقتصـاد بصـفة عامة تعريف الأنواع العوامل المحددة قياسـه كما ذكرنا العلاقة بينـه وبين التحول الرقمي امـا المبحـث الثـاني فقد تحـدثنـا عن نظريـات نمو الاقتصـاد الكلاسـيكية ونيو كلاسـيك والكينزية الماركسـية وفي المبحث الثالث أكملنا التحدث عن النظريات النظرية الحديثة نظرية جوزيف شـــومبيتر نظرية مراحل النُمو عند والت روستو ونموذج هارولد ودومار نظرية التحولات الهيكلية

لآرثر لويس ونموذج نادي روما مع ذكر الجانب الاحصـــائي لناتج المحلي الإجمالي للدول المدروسة

- الإطار التطبيقي: ويتناول مجالات الدراســة وتحليل وتفســير البيانات وعرض النتائج التي توصلت اليها بعد ذلك الخاتمة.

الفصل الأول

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لدراسة الاقتصاد الرقمي

المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي

إن التطور الكبير و السريع لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أدى الى ظهور ما يعرف بالاقتصاد الرقمي و المنتجات الرقمية ولهذا للاقتصاد عدة مسميات مرادفة له تعكس افكار ووجهات نظر الكتاب والباحثين الاقتصاديين لكنها عموماً تنصب في الاجزاء الرئيسة المكونة لهذا الاقتصاد (المعلومات والبرامج الالكترونية والحاسوب) ومن بينها الاقتصاد المعرفي والاقتصاد السبراني واقتصاد الويب والاقتصاد الشبكي واقتصاد الانتباه واقتصاد اللاملموسات و كل المسميات التي ذكرت سابقا تدور حول محاور متماثلة في المضمون ولا يمكن التفرقة بينها الا في بعض المواضع البسيطة ومن هنا نتطرق لتعريف الاقتصاد الرقمي .

1 –مفهوم الاقتصاد الرقمي من الناحية اللغوية : (معجم المعاني الجامع, 2014 ص1)

ينقسم الى: **رقم:** يُرقم، ترقيماً.

والرقمية: اسم مؤنث منسوب الى رقم مثل شبكة رقمية او صحيفة رقمية.

. 2 – الاقتصاد الرقمي اصطلاحاً:

– يقصد بالاقتصاد الرقمي، التفاعل، والتكامل، والتنسيق المستمر، بين تكنولوجيا المعلومات، وتكنولوجيا الاتصالات من جهة، والاقتصاد القطاعي والوطني والدولي من جهة اخرى بما يحقق الشفافية والفورية والاتاحة لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال مدة. (صالح، محمود أحمد عياد، 2020 ص 5)

– أو الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد القائم على التكنولوجيا الرقمية ويرتكز على عدة مكونات، منها البنية التحتية التكنولوجية، والأجهزة، والبرمجيات، والشبكات، بالإضافة إلى الآليات الرقمية التي تتم من خلالها الأعمال التجارية والاقتصادية، ومنها التجارة الإلكترونية، والمعاملات الإلكترونية التي تتم

بالكامل على شبكة الإنترنت. وهذا ما يعكس أهمية دور الإنترنت في الاقتصاد العالمي.

– يتميز الاقتصـــاد الرقمي بنشـــر تكنولوجيا المعلومات في جميع القطاعات وعلى جميع المســتويات وهذا يســمح ببناء الحكومة الالكترونية، المؤســســة الالكترونيـة، البنوك الالكترونيـة والإدارة الالكترونيـة. (تقرورت محمـد، متنـاوي محمد، 2013، ص 1)

المطلب الثاني: الركائز (الأساسيات) الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد الرقمي على مجموعــة من المقومات أو الركائز الأساسية نذكر منها ما يلي: (أماني، شيماء، 2018ص32)

أ– البنيـة التحتيـة والتجهيزات التقنيـة؛ إذ أن وجود بنيـة تحتيـة لتقنيـات المعلومـات والاتصــالات تسـمح بالانتقال إلى الاقتصــاد العالمي، ومن أمثلة هذه التقنيات: الشبكات الهاتفية وأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.

ب–توفير البيئة القانونية المنظمة لتأمين المنافسة العادلة.

ج– قـدرة القطـاع المـالي على توفير وتطوير الاســـتثمـارات ورؤوس الأموال الجديدة، من أجل دعم ومســـاندة الأفكار الجديدة حيث يعد النظام المال بمؤسساته وقواعده المنظمة للعمل عنصرا أساسيا ومهما للاقتصاد الرقمي، نظر لقدرته على تخصيص الموارد واستخدامها الاستخدام الأمثل.

د– رأس المال الحقيقي والمتمثل في الموارد (الكوادر) البشرية التي تعنى بقطاع التعليم والتدريب. (حسن علاوي، 2007ص11)

هـ– البحث والتطوير: حيث تولى الحكومات بالغ الاهتمام للبحث والتطوير باعتباره أسـاس التطور التكنولوجي، كما يقتضـي الدخول إلى الاقتصـاد الجديد رفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير وزيادة الإنفاق على كل ما من شأنه زيادة الرصيد المعرفي.

و– الملكيـة الفكريـة: أي إعطـاء حقوق أيـة معرفـة جـديـدة لمن بـذل الجهـد لابتكارها، وذلك لتوفير الحافز لبذل المزيد من الجهود، وتتمثل هذه الحقوق في براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق الطبع والنشـر. (بلخضـر شـاكر، 2008 ص9)

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي

نشـــأ الاقتصـــاد الرقمي للتطور المســـتمر ف نتيجة من خلال زيادة أعداد الحاسبات الإلكترونية واستخدامها في المعاملات، وتزايد أعداد مستخدمي شبكة الإنترنت، واســتخدام البرمجيات الجاهزة في الأنشــطة التعليمية والتدريبية. هذا ويتسم الاقتصاد الرقمي بمجموعة من الخصائص التي تميزه، ومنها ما يلي:

- ✓ يتســم بالعمل على نشــر المعرفة ومن ثم تشــجيع بناء الحكومة الإلكترونية، والمؤســســـات الإلكترونية، والبنوك الإلكترونية، والإدارة الإلكترونية. (علي، 2011)
- ✓ أنه اقتصــاد شــبكي وافتراضــي؛ حيث يعتمد على تكنولوجيا الإعلام وشــبكات الاتصـــال، ويقوم على اســـتخدام المكثف للتقنيات الحديثة وأنظمة المعلومات الرقمية. (بلخضر شاكر، 2008 ص8)
- ✓ يتســم بكونه اقتصـــاد وفرة أكثر من كونه اقتصـــاد ندرة؛ فعلى عكس الموارد الأخرى التي تنفذ من جراء الاســتهلاك، تزداد المعرفة بالممارســة والاســتخدام وتنتشر بالمشاركة. (أماني، شيماء، 2018ص33)
- ✓ التحول من الإدارة الورقية إلى الإدارة الإلكترونية أو الإدارة بدون أوراق كآلية جديدة للتســجيل والتخزين والاســترجاع ونقل المعلومات، مما يســهل من عملية اتخاذ القرار ويزيد سرعتها. (حميدي،2008ص3)
- ✓ تحول المنتجات محل المنافســة من منتجات يقوم إنتاجها على المواد الخام إلى منتجات يتعاظم فيها المكون المعرفي والتقني، بمعنى إضافة عنصر المعلومات إلى جانب عناصــر الإنتاج التقليدية والتي تتمثل في العمل ورأس المال والموارد الطبيعية. (Powell. w, snellman, K ،2008 P 199.220)
- ✓ يتســم بالمرونة في التكيف مع المتغيرات والمســتجدات الحياتية التي يتســارع معدل تغيرها، بالإضــافة إلى القدرة على التجديد والابتكار وتوليد منتجات فكرية معرفية جديدة. (علي،2011)

المطلب الرابع: قياس الاقتصاد الرقمي والفرق بينه وبين الاقتصاد التقليدي

ا. مقومات الاقتصاد الرقمي:

للاقتصاد الرقمي عـدة تعاريف المتنوعـة، وكـل تعريف يحتوي على متغيرات بخالف الآخر مما يجعل المقارنة بينها صـــعبة حاليا بالإضافة الى مشـــاكل جودة البيانات خاصـــة في البلدان النامية، وتخضع عملية جمع البيانات الى التغير التكنولوجي وهذا ما يسبب في مشـــكلة جودة البيانات، حيث أن العديد من الأنشطة الاقتصادية لا تنتج عن طريق الاقتصاد الرقمي ولكنها تنتج عبر وســـائط أخري بين الأعمال التجارية أو بين المســـتهلكين بعضـــهم بعض. (2017, Heeks, and, Bukht).

– هنـاك بعض الدول العربية حاولت قيـاس الاقتصاد الرقمي، منهـا محـاولـة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع لجامعة الدول العربية،

وذلك خلال انعقاد مؤتمر ومعرض تكنولوجيا الاقتصاد الرقمي "ســـــــيمنس 2020 "الـذي تم انعقـاده في دبي في مركز التجـارة العـالمي يومي 16 ، 17 نوفمبر 2020 تحت رعاية جامعة الدول العربية، وتعد هذه المبادرة التي تقيس لأول مرة إمكانيات الدول وتجربتها والية العمل لديها في الوصـــول لمســـتويات عالية ومنافســـة في مجال الاقتصاد الرقمي ، كما هدف مؤشـــر القياس الى تقديم رؤية وتوصيات رئيسية لصانعي السياسات والقرارات في المنطقة العربية من أجل تحقيق معدل نمو اقتصـــادي من خلال الاقتصاد الرقمي طويل المدي ، وتحســـين مســـتويات الإنتاج ، ونمو أســـواق العمل المختلفة حيث اعتمد المؤشـر على التقارير الرسـمية الصـادرة عن البنك الدولي والمنتدي الاقتصادي العالمي ومؤشـرات التنمية المسـتدامة ، بينما اسـتند المؤشـر لقياس الاقتصاد الرقمي على خمسة ابعاد وهي كالتالي .

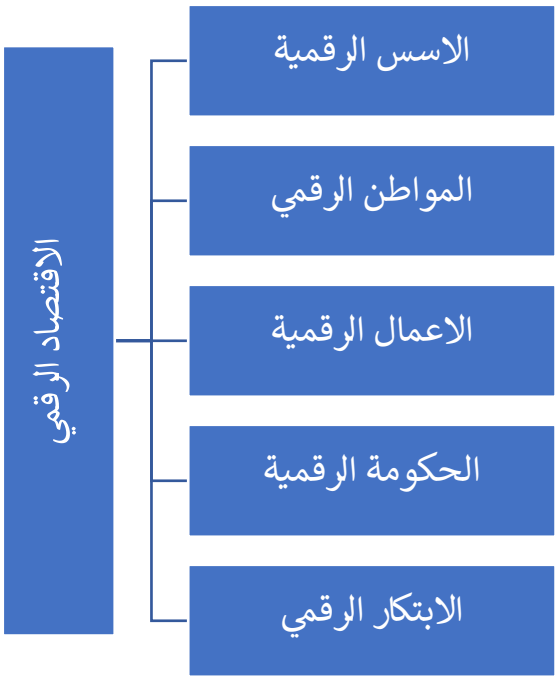

الشـــكل 1 : الأبعاد الخمســـة للمؤشـــر العربي لقياس الاقتصاد الرقمي: المصدر (جامعة الدول العربية، 2020 :29)

– يوضـح الشـكل السـابق البعاد الخمسـة التي اعتمدها المؤشـر العربي لقياس الاقتصـــاد الرقمي هي، الابتكار الرقمي، الحكومة الرقمية، الأعمال الرقمية، المواطن الرقمي، الأســـس الرقمية، ويمكن تعريف كل مؤشـــر كالتالي: (عبد الرحمن، 2022ص1449)

– **الأســـس الرقمية:** يهدف هذا البعد إلى الوصـــول بمســـتوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في الدول العربية للدرجة التي تمكنها من مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع على مستوى العالم.

– **الابتكار الرقمي:** يهدف هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة التطور التكنولوجي المتسارع على المستوى الدولي وتوفير نظم التعليم والمهارات التي تساعد الطالب على الابتكار المتواكب مع اتجاهات التكنولوجيا الحديثة.

– **المواطن الرقمي:** ويهدف هذا البعد الإستراتيجي لتعظيم استفادة الأفراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية وتوفير مستوى التعليم والمهارات المؤهلة لذلك ورفع جودة الحياة للمواطنين.

– **الأعمال الرقمية:** ويهدف هذا البعد الإستراتيجي إلى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي وتوفر بيئة الاعمال الرقمية التي تتماشى مع التغيرات التكنولوجية.

– **الحكومات الإلكترونية:** ويهدف هذا البعد الإستراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لصالح خدمة مواطنيها وتخفيض تكاليف التعامل ورفع جودة الحياة للمواطن وتحقيق الشفافية.

II. المقارنة بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي:

– هنالك مجموعة من الفروق ما بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي منها: (المنصوري، عيس خليفي، 2014، ص54)

1– الاقتصاد الرقمي يكون ذات موارد وفيرة لا تنقص عند الاستخدام بل تزداد لان المعرفة تتزايد من خلال الممارسة والاستخدام عكس الموارد في الاقتصاد التقليدي فعند زيادة استخدامها تنقص.

2–في ظل الاقتصاد الرقمي تلغى القيود الزمانية والمكانية بسبب وجود المؤسسات والاسواق الافتراضية والتي تساهم في خفض الكلفة والجهد وزيادة السرعة والكفاءة في انجاز المعاملات.

3– الاقتصاد التقليدي يكون ذات صفة محلية وتحكمه الأنظمة والقوانين والتشريعات الخاصة بكل بلد اما الاقتصاد الرقمي فانه اقتصاد العالمي هو المسيطر اذ ان هناك الصعوبة تطبيق الانظمة والقوانين لان بفضل العولمة أصبح كل شيء متاح.

4– العاملون في مجال الاقتصاد الرقمي يستخدمون الرموز والالكترونيات في عملهم بدلاً الآلات والمعدات على اساس ان المعلومات هي سلعه عامة

ومشاركتها وفي نفس الوقتُ تؤمن لأصحاب براءات الاختراع واصحاب الملكية حماية للمنتَج الذي تم اكتشافه من خلال منظمات.

5- الاقتصاد الرقمي يعتمد على الشكل التنظيمي الشبكي من خلال استخدام الانترنت وتكنولوجيا الاتصال بدل من التنظيم التدريجي وان الانتاج فيه أصبح أكثر مرونة ويعتمد على الابداع والمعرفة وتشكل الميزة التنافسية عنصر اساس دون اهمال الجودة وكذلك تزايد اهمية التعاون بين المنظمات من اجل تطوير وتوسيع حجم الاسواق والتنافس على تقسيمه.

6- قوة العمل: في الاقتصاد التقليدي تهدف للوصول الى حالة التشغيل الكامل اما في الاقتصاد الرقمي يكون هدفها الاساسي هو الوصول الى اعلى دخل بواسطة الاعتماد على المهارات الشخصية وليس على اساس التخصص الوظيفي مما يجعله أكثر ديناميكية.

- وهناك معايير اخرى تختلف عما ذكر في السابقة يمكنً من خلالها ان نفرق بين الاقتصاد الر قمي والاقتصاد التقليدي وهي من حيث سعة الاقتصاد، الاعمال، المستهلكون، الحكومة، السوق، المغامرة، قوة العمل وكما موضح في الجدول الاتي:

- الجدول1: يمثل الفرق بين لاقتصاد الرقمي والتقليدي

المعيار	الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
سعة الاقتصاد		
الأسواق	مستقرة	حركية
الحدود التنافسية	قومية	عالمية
الشكل التنظيمي	بيروقراطي	برغامتي
البنية	تصنيعية في جوهرها	معلوماتية في جوهرها
مصدر القيمة	مواد خام، رأس مال طبيعي	راس المال انساني
الاعمال		
تنظيم الانتاج	انتاج كبير	انتاج مرن

المحرك الرئيسي للنمو	عمل	ابتكار
المحرك التقني الرئيسي	المآكنة	الرقمية
مصدر الميز ة التنافسية	خفض التكلفة من خلال الموازنة	الجودة و القدرة على التكيف
اهمية الأبحاث / الابتكار	بين المنخفضة والمتوسطة	كبيرة
العلاقات مع الشركات الاخرى	اداء منفرد	تعاون
المستهلكون / العمال		
الاذواق	ثابتة	متنوع
المهارات	مهارات عمل محددة	مهارات واسعة والقدرة على التكيف
الاحتياجات التعليمية	تعليم حرفي محدود	تعليم مدى الحياة
طبيعة التوظيف	مستقرة	الاعتماد المتزايد على التعاقد والتأسيس على اساس المشروع
الحكومة		
العلاقة بين الحكومة والعمال	فرض التنظيمات	تشجيع فرص النمو الجديدة
التنظيم	قيادة وسيطرة	مرن ويرتكز على السوق
خدمات الحكومية	دولة رفاه	دولة مخولة
السوق		
التطور الالكتروني	ثابت	متغير
تغيرات السوق	بطيء	سريع
السيطرة	المنتج	المستهلك
حياة المنتجات والتقنيات	طويلة	قصيرة
محرك الاقتصاد الأساسي	القوة الصناعية	رجال الابتكار
هدف المنافسة	محلي	عالمي
لعبة التنافس	الحجم	سرعة

	المغامرة	
خطوات العمل	بطيء	سريع
مقياس النجاح	الربح	دخول السوق وبقاء فيه
محرك النمو	المال	المعرفة
المصادر الأساسية للتجديد	البحث	البحث والمخاطرة
صنع القرار	موزع	عمودي
نمط العمل	الأوامر والتحكم	المعرفة والترابط
	قوة العمل	
الزعامة	عمودية	مشتركة
المهارات	قياسية	مرنة ومتعددة
المتطلبات الثقافية	مهارات	التعليم
إدارة علاقات العمال	مواجهة تنافس	عمل جماعي

المصدر: (باسم غدير، 2010ص38)

المبحث الثاني: التحول الرقمي ومؤشراته

المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي

-تعد ظاهرة التحول الرقمي أو الرقمنة هي الأكثر بروزا في عالم اليوم، وتحظى باهتمام العديد من المؤسسات وأصحاب المصالح حتى صار حق للعديد من النظريات والتفسيرات وحلبة نقاش بين جميع فئات المجتمع القيادية والعلمية والعملية والأكاديمية بالرغم من تباين خلفياتهم وأهدافهم ومشاربهم. وبهذا فقد حفز التحول الرقمي انتقال المؤسسات من بيئة محلية داخلية إلى وضعية متميزة متكاملة مع البيئات الأخرى تولد انعكاسات مباشرة وتنتج نموا مستمرا. وبناء التميز يتطلب مساهمة جميع الفعاليات الوظيفية والإدارية والرقابية لإنتاج تفاعل طبيعي، وتحفيز متغيرات جذرية تنشئ حركية طوعية مستمرة، وتولد نوعا من الاستقطاب الصحيح الذي يشغل قفزة انتقالية تؤدي إلى إدماج العديد من قطاعات المؤسسة. (محمد علي حسن شعلان، 2016، ص49)

–ومن هنا نقول ان التحول الرقمي يستخدم تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغييرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية العمل والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضـــمن هذا النظام. وقد تعددت تعريفات التحول من باحث الى اخر:

– كما قدمت دراســة)Vial,2019مفهوم التحول الرقمي على أنه عملية تهدف إلى تحســين الكيانات والمؤســســات من خلال إطلاق تغييرات كبيرة على خصائصها باستخدام مجموعات من تقنيات المعلومات والحوسبة والاتصالات. Vial, G. (2019)

–وجـاء في ويكبيـديـا أن التحول الرقمي هو: المرحلـة الثـالثـة من تبني التكنولوجيات الرقمية؛ حيث الكفاءة أو المهارة الرقمية ثم الاســتخدام الرقمي ثم التحول الرقمي، فمرحلة التحول تعني أن الاســتخدامات الرقمية تمكن بطبيعتها الإبداعات في مجال معين، بدلا من تعزيز ودعم أنواع جديدة من الابتكارات والطرق التقليدية، إذ يشير مفهوم "التحول الرقمي" إلى "الذهاب غير الورقي" بما يؤثر على كل من الأعمال الفردية، وشــرائح المجتمع ككل، مثل الحكومة، والاتصــالات الجماعية، والفن، والطب، والعلوم.(أحمد فرج أحمد، ،2009 ص11)

– ومن بين هذه التعاريف نســتطيع القول ان التحول الرقمي هو اســتبدال العمليات غير رقمية او اليدوية الى عمليات رقمية أي اعتماد على التكنولوجيا الرقمية في تحويل الخدمات أو اعمال التجارية وغالبا ما تتعامل بها الشــركات لتصبح أكثر تركيزا على العملاء وأكثر مرونة وتكيفا مع الفرص الجديدة.

المطلب الثاني: فوائد التحول الرقمي

لتحول الرقمي فوائد عديدة لا متناهية من أهمها: (علي الحاج قاسـم 2020ص 6)

- خفض التكلفة والجهد والوقت بشكل كبير.
- تحسين الكفاءة التشغيلية والإنتاجية وتنظيمها.
- تحقيق مرونة أكثر بالعمل.

- خلق فرص لتقديم خدمات مبتكرة وإبداعية.
- تسهيل طرق العمل والحصول على مخرجات واضحة.
- قدرة كبيرة في معالجة البيانات والاستفادة منها.
- تحسين جودة الحياة والخدمات.
- تسهيل التواصل والقدرة على الحصول على معلومات قيمة.

المطلب الثالث: أهداف ومجالات التحول الرقمي

- **أهدافه:**

1-تعزيز تطوير نظم تكنولوجية وثقافة مالية أكثر ابتكار المؤسسات والمجتمع. (2018, Eberte & Duart)

2-تغيير نظام التعليم لتوفير مهارات جديدة وتوج يه مستقبلي للأشخاص حتى يتمكنوا من تحقيق التميز في العمل الرقمي والمجتمع.

3-إنشاء وصيانة البنية التحتية للاتصالات الرقمية وضمان إدارتها وإمكانية الوصول إليها، وتحقيق التوازن بين جودة الخدمة وتكاليف تقديمها. (Tarafdar, M., & Davison, R.2018)

4-تعزيز حماية البيانات الرقمية، والشفافية، وضمان متطلبات الاستقلالية، وتعزيز الثقة.

5-تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات، وإرساء ضوابط وآليات وجودة الخدمات الرقمية المقدمة للمجتمع.

6-تطبيق نماذج أعمال جديدة ومبتكرة، وتحسين الإطار التنظيمي والمعايير الفنية.

7-تقليص المدة الزمنية التي تستغرقها المعلومة من مصدرها الأساسي الى المتلقين والمستخدمين. (مجلة سياسة والاقتصاد،2022، المقال 2)

8-التحديث المستمر للمعلومات الرقمية وإتاحة معلومات أصلية المرقمنة.

9- الارتقاء بمستوى البحث العلمي من خلال الارتقاء بخدمات المعلومات المتقدمة.

- **مجالاته:**

: 1 تتضمن أي محاولة للتحول الرقمي أربعة عناصر أساسية هي: (وقع مزن 2020 ص04-12)

• **تغيير الإدارة:** تتعلق إدارة التغيير بالعنصر البشري ومواقف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وسلوكياتهم، وأيضا النظم البيئية التي يعملون فيها. لذا فان إتباع أكثر نهجا شمولا في إدارة التغيير يعد برفع معدلات المؤسسة. وقد يساعد تضمين مبادئ مفتوحة للمؤسسة مثل الشفافية والشمول في نماذج التغيير على خلق أشخاص مؤهلين يتكيفون بسرعة مع احتياجات العمل؛ فالشفافية والشمولية تتيحان فرصا للتحدث بحرية والتماس الملاحظات من الأصوات غير المسموعة في كثير من الأحيان. بالإضافة إلى ذلك، يتيح التعاون والمشاركة في خلق الشركات أن تكون المؤسسة منظورا جديدا وحلولا أكثر ابتكارا وتبدأ المؤسسة بذلك تحديد الثغرات والعوائق بمعدل أسرع، مما سيؤدي إلى تحسين العمليات والسياسات والحلول.

• **احتياجات النظام البيئي:** هي الشبكة الحية والمتنافسة من الأشخاص والأطر التنظيمية التي تترابط لتشكل النظام الذي تعمل فيه المؤسسة. حيث تتشارك وتعتمد الأطراف المشاركة في أي نظام بيئي مثل الموظفين والشركاء وأصحاب المصلحة الخارجيين، والعملاء،والبائعين، وما إلى ذلك. على بعضها بعضا من أجل صحة أعمالها ونموها ونجاحها. وكما هو الحال في النظم البيئية التي تتواجد في الطبيعة، فان قلة صحة أحد مكوناتها تؤثر على اخرين بمرور الوقت. ويؤثر هذا الترابط المتبادل على نحو حاسم على نجاح كل من في المؤسسة. لذلك يجب على القادة التنظيميين فهم احتياجات أطراف الأدوار المشاركة، حتى يتمكنوا في المقام الأول من تحقيق الهدف الذي تريد المؤسسة أن تحققه بتطبيق تقنية جديدة، وكثيرا ما يخلق تطبيق تقنيات متقدمة وبسيطة حاجة أكبر للقادة لتقييم ومواءمة احتياجات النظام البيئي قبل التطبيق. (شائع بن سعد المبارك، 2006 ص5)

•**العمليات:** يجب على المؤسسة أن تفهم في كل مرة تستخدم فيها كلمة التحول ما تعنيه حقا هذه الكلمة، فالتحول هو تغير جذري. ويتطلب أي تغيير بغض النظر على حجمه مراجعة عمليات المؤسسة لتقييم ما تحتاج إلى تعديل للتناسب هذ العمليات مع التغيير الجديد. غير أن العمليات التي لا تتجاوز البساطة، هي تلك التي تغفلها في كثير من الأحيان، فكثيرا ما تنسى التفكير في العمليات البسيطة المتداخلة التي توجد بالفعل عندما تضيف شيئا جديدا إلى سير العمل أو حتى ضبطه وبذلك تخلق عن غير قصد تدفقا زائدا للعمل وبطء الإنتاج وقد يمتد في مجالات أخرى متصلة داخل النظام البيئي. ويجب على قيادة المؤسسة النظر في العمليات أو السياسات المتصلة عند تغيير نموذج عمل أو تنفيذ نهج مبسط للتقنية التي هي بصدد التحول.

• **الصوامع:** تؤدي المؤسسات التي تستفيد من المبادئ المفتوحة إلى إزالة الحواجز التي تحول دون التعاون والخلق المشترك. وهي تنشئ عمليات شاملة تتيح التدريب المشترك لموظفيها، بينما يتسم تبادل المعارف والاتصال بالشفافية وسهولة الوصول للمعلومات والإفادة. ولقد أصبح كسر الصوامع الموجودة في المؤسسات أمرا حتميا لنجاح الأعمال، والمجتمع بأكمله، في فترات التحول الرقمي المكثف. ويمكن للقادة الاستفادة من طرق جديدة للتفكير عن طريق التماس الملاحظات القادمة من الأصوات غير المسموعة وتنوع الفكر في فكر المشروع ويمكنهم خلق فرص للناس للتعلم وان يصبحوا أكثر تنوعا في كفاءاتهم.

المطلب الرابع: مخاطر ودواعي التحول الرقمي

- **مخاطر التحول الرقمي:** تتمثل اهم مخاطر التحول الرقمي في: (سلايمي، بوشي، 2019، ص 499-967)

1. **السيبرانية:** تنامي أعداد المعدات المتصلة بعناصر خطر أكثر تطورا، مما يعني ان المجازفة بوقوع هجوم سابري كبيرة حيث إن الفضاء السيبراني لا يقتصر على شبكة الانترنت فقط وانما شبكات عالمية وأخرى خاصة GPS /ACARS/SWIFT ....
2. **السحابة الالكترونية:** عمليات تقدم للمستخدمين تستهدف تخزين البيانات والبرامج بكميات كبيرة على خوادم موجودة في أماكن بعيدة.
3. **التحاور عبر منظومات مغلقة:** ومن أمثلته تقنيات Microsoft Teams، أنظمة التوجيهات والإدارات الحكومية، وينتج عنها تحديات تتجاوز مساحة الاشراف والإدارة الحكومية والمخاطر ومنصات التحاور
4. **الطرف الثالث:** المشاركون من خارج منظومات التحاور لهم اهميتهم في توسيع قاعدة الموارد المتنامية ودعم وظائفها المتعددة، لكن إذا اهملت ادارتها، فان الثغرات في الموارد الخارجية بتنوع مصادرها ووظائفها قد تصبح اخطار تهدد المنظمة.
5. **اتمتة العمليات:** يولد انهاء العمليات اليدوية والتحول الى الاتمتة الرقمية انتقالا تنجم عنه غالبا اخطار غير مرئية التي قد ينتج عنها تحديات تؤثر في سير العمل بل قد تؤثر في المجتمع بأكمله. (احمد حمدي، 2022، ص1507)
6. **قوة العمل:** توزيع قوة العمل واقتصاديات فرص العمل المؤقتة تخلق كفاءة عملياتية، لكنها تجلب معها أيضا تحكم مباشر بالهوية الجديدة وتحديات مراقبة التهديدات المحتملة.
7. **مخاوف الخصوصية:** أصبح الحفاظ على الخصوصية الشخصية في العالم الرقمي أكثر صعوبة، وهذا علاوة على الاخطار سرقة البيانات الشخصية وبيعها.

8. **اخطار عدم الكشـــف عن الهويـة:** توفر التكنولوجيا الرقمية مجالا واســـعا للمسـتخدمين لإخفاء هوياتهم علاوة على اخطار سـرقة بياناتك الشـخصـية او بيعها.
9. **العزلة الاجتماعية:** يســير المجتمع في اتجاه يمســي فيه غير اجتماعي على الاطلاق وتصـبح فيه العلاقات غير شـخصـية أكثر فأكثر، حيث تحل الآلات الرقمية محل البشـر، وإذ يتسـوق الأشـخاص عبر الانترنت، ويقومون بأعمالهم المصـرفية عبر الانترنت وتسـديد فواتيرهم عبر الانترنت وكل شـيء أصـبح عن طريق الانترنت، ومن محتمل حتى المركبات تخلو من سائقيها، وشعور بالوحدة وقلة الاتصـال البشـري أصـبح نمطا شـائعا في عصـر التحول الرقمي. (ندى طارق،2022 ص1508)

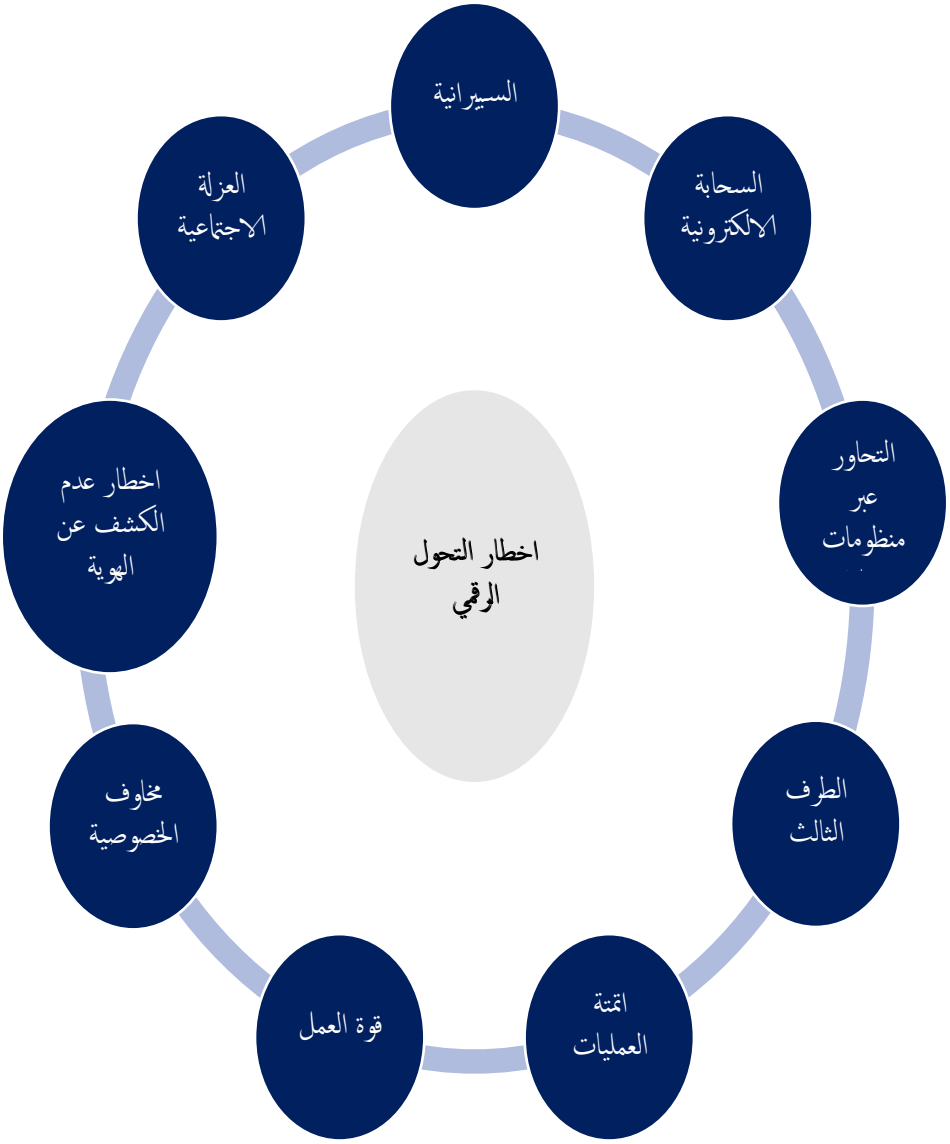

الشكل2: يوضح مخاطر التحول الرقمي

- **دواعي التحول الرقمي:**

ان التحولات التي يشـهدها العالم اليوم وتغلغلها في الحياة اليومية والمدنية يؤكد أن تكنولوجيا المعلومات، والتحولات نحو استخدام الوسائل الرقمية وضرورة لا تستغني عنها المؤسسات المدنية، وأفراد المجتمع بشكل عام أين لاقت انتشارا هائلا كان وراء مجموعة من الدوافع والعوامل. (فضـــيل أبو عيشـــة، 2010 ص5)

1) **الدوافع الرئيسية للتحول الرقمي:**

أ. **زيادة الإنتاجية:** ويقصـــد بها تنمية إنتاجية الموارد البشـــرية والمادية والطبيعية كما ونوعا من بينها:

*زيادة إنتاجية عمال المصانع. *زيادة إنتاجية نظم التعليم.

*زيادة إنتاجية عمال المكاتب. *زيادة إنتاجية الموارد الطبيعية.

– لقد أثبتت تكنولوجيا المعلومات قدرة فائقة على تقليل كلفة الإنتاج والخدمات من خلال تقليل العمالة، وتوفير المواد الخام، والمواد الوسيطة، وتقليل استغلال الطاقة. والتحولات الرقمية هي وسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة فهي حلقة الوصـول التي تربط بين مطالب السـوق وأنشـطة التصـميم والإنتاج والتوزيع في نظام متكامل. من جانب آخر فقد ســـاعدت نظم المعلومات على زيادة رقابة الإدارة على آداء العمالة وضـــبط جودة الإنتاج. (فاطمة الزهراء فرحات،2019ص69)

– أما فيما يخص زيادة إنتاجية عمالة المكاتب فيتضـــح ذلك من خلال ظهور أتمتة المكاتب Automations Office وذلوك بهدف زيادة فاعلية التواصـــل بين موظفي المكاتب وبين مراكز الإدارة والفروع وكذلك سرعة إنتاج الوثائق

وتبادلها وتسهيل وضبط عمليات حفر السجلات واستخراج الكشوف وعمل التقارير.

تحسين الخدمات: تؤدي التحولات الرقمية دورا حاسما في تحسين الخدمات القائمة واستحداث خدمات جديدة لم تكن متوافرة من قبل في مختلف المجالات من أهمها: خدمات المصارف والمواصلات والاتصالات والصحة من خلال ما توفر في مجال زيادة الرفاهية لطالب الخدمة أو الزبون أو العميل...الخ. وتسهيل عمل مقدمها. (مخطار حماد، 2007 ص 70)

ب. – **السيطرة على التعقيد:** ويساهم التحول الرقمي في توفير الوسائل والتقنيات التي تساعد بفعالية في تحليل الاوضاع المتناقضة في المجتمع وتقليل الصعوبات داخل المؤسسات وخارجها وذلك من أجل التخلص من هذا التعقيد وتم اللجوء لمعلومات والاتصالات الجديدة نتيجة لتنوع حاجات الأفراد وتشابك العلاقات الاجتماعية والإنسانية. (مخطار حماد، 2007 ص 70)

ت. **دراسة ما ليس متاحا:** أدى تغير مظاهر الحياة المعاصرة إلى تعدد الظروف والمواقف التي تستوجب دارسة سواء كانت هذه الظروف سابقة أو حالية، فالتحول الرقمي يلبي حاجات المجتمعات المعاصرة في المساهمة في تخطي خطر الكوارث التي يمكن أن تحدث في المستقبل. (نفس المرجع ص 71)

ث. **المرونة:** المرونة عامل يضمن تكيف الأفراد والمؤسسات مع المتغيرات والمتطلبات والرغبات المتجددة وتعد عاملا مساعدا للتخلص من الاثار السلبية التي تحدثها التغيرات السريعة المفاجئة، وتكون المرونة مجسدة في العديد من المجالات من بينها: عمليات الإنتاج، وعمليات تقديم الخدمات، بالإضافة إلى اتخاذ القرارات وطرق استغلال واستخدام المعلومات.

2- **العوامل المحفزة للشروع في عمليات التحول الرقمي :**

توفر الانترنت وتنوع الإمكانيات والخدمات التي تقدمها من خالها كونها أحد أهم مصادر المعلومات، وأنها تجمع العديد من المواقع التي تتيح للمتصفح كما هائلا من المعلومات والبيانات. (فاطمة الزهراء فرحات،2019ص71)

• إدراك أهمية المعلومات الرقمية وضـــرورة توفرها للمســتفيدين والتعامل معها والاستفادة منها.

• التطورات التقنية في مجال المعلومات والوســـائل الرقمية خاصـــة في مجال الحاسبات الإلكترونية وبرامج معالجة المعلومات، ونظم الاتصال عن بعد.

- كما تســاهم التطورات مجال المعلومات والوســائل الرقمية بشــكل كبير في جعل المؤسـسـات تفكر في التحول الرقمي لمصـادر المعلومات التي تتوفر في المؤسسة وإضافة مصادر أخرى.
- تزايد ظهور مؤسسات تقدم خدمات رقمية وإلكترونية متطورة.

• ظهور تحديات ذات طبيعة مختلفة تواجه المؤســـســـــات نتيجة لتزايد عدد المتعاملين معها.

- قلة وجود موظفين مؤهلين قادرين على التغلب على المشـــكلات أو على السعي لإيجاد حلول لها والتي قد تكون متوفرة في التحولات الرقمية.

3- **العوامل المساعدة في انتشار التحول الرقمي :**

تتعدد العوامل التي تساعد على توسيع دائرة تطبيق التحولات الرقمية في نواحي متعددة ومن أهمها: (حسن جعفر،2013ص143)

أ. الانخفاض الهائل في ثمن العتاد، (وحدة المعالجة المركزي، وحدة الذاكرة، وسائل تخزين البيانات، ملحقات الإدخال والإخراج.

ب. تسهيل عمليات البرمجة وأساليب التعامل مع المعلومات والبيانات.

ج. قدرة التحولات الرقمية والتطورات التكنولوجية والتقنية على التحليل والتركيب، فهي تمكننا من قراءة النصوص وإنتاج التقارير وتوليد الأشكال المتحركة والكلام المنطوق وهي عمليات يسودها طابع التركيب.

. د. سـهولة اسـتبدال العناصـر الميكانيكية والكهربائية بعناصـر ميكروالكترونية وبرمجيات.

هـ. زيادة التنافس الدولي والتجاري.

و. ما يوفر التحول الرقمي من مزايا مهنية ومكاسب مادية.

4-العوامل المؤثرة على انتشار الأعمال الإلكترونية في العالم العربي :

تؤثر على انتشـــار التحولات الرقمية والأعمال الإلكترونية في العالم العربي العديد من العوامل الاقتصـادية والإدارية والتنظيمية والثقافية صـنفها محمد عبد الفتاح كما يلي: (محمود عبد الفتاح،2012 ص13)

- **العوامل الاقتصادية**
  - انخفاض مستوى الدخل.
  - ارتفاع تكلفة استخدام التكنولوجيا الجديدة.
- **العوامل الإدارية والتنظيمية**
  - ❖ عدم وجود إطار قانوني.
  - ❖ عدم وجود مؤسسات مالية.
  - ❖ ضعف مؤسسات الأعمال.
  - ❖ عدم وجود إطار لحماية المستهلك.
- **عوامل البنية التحتية**
  - o ضعف المستوى التكنولوجي.
  - o ضعف مستوى شبكات الاتصال.
  - o عدم توافر البنية الأساسية للكهرباء.
- **عوامل متعلقة بطبيعة السوق العربية**
  - ▪ الاقتصاد غير الرسمي.
  - ▪ تفتت السوق.
  - ▪ ضعف ميم السوق.
  - ▪ صغر حجم مؤسسات الأعمال.
- **العوامل الثقافية:**
  - ✓ الأمية ومستوى التعليم.
  - ✓ اللغة.
  - ✓ ضعف المحتوى العربي على شبكة الأنترنت مقارنة بالمحتوى الغربي.
  - ✓ عدم الثقة في الاقتصاد والأعمال الرقمية.

المطلب الخامس: وسائل التحول الرقمي:

عندما نتحدث عن التحول الرقمي نجد أنفسنا نتحدث عن وسائل وتقنيات اتصال وإعلام مرتبطة به ارتباطا وثيقا يتم عبرها تبادل رسائل متعددة ومختلفة الاتجاهات يصعب السيطرة عليها وخاصة انها انتشرت في آونة الأخيرة بشكل كبير وسريع، وتعد هذ الوسائل والتقنيات المستخدمة في الاتصال من أشد الوسائل أثرا على المجتمعات وثقافتهم وتوجهاتهم وأفكارهم، وغيرها من الوسائل التي تعمل على توجيه سلوك المجتمعات ومن أهمها تتجسد في المخطط التالي:

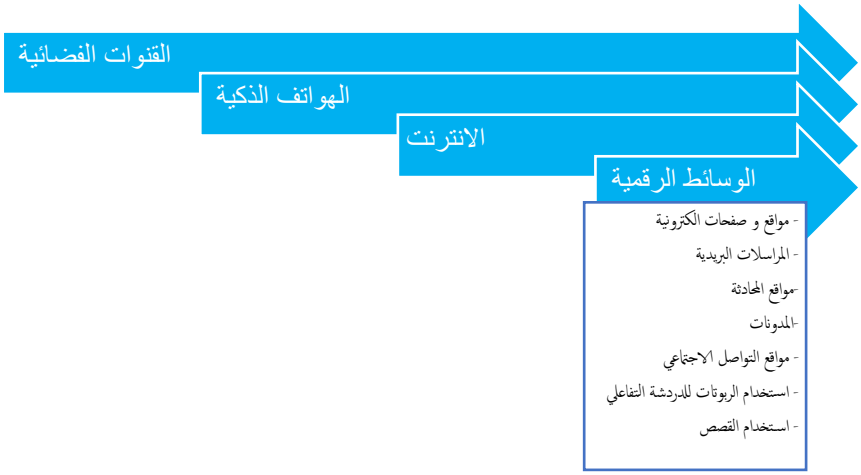

الشكل 3: يمثل وسائل الأربعة لتحول الرقمي

• **القنوات الفضائية:** للمواد المرئية المنشورة على القنوات الفضائية عدة إيجابيات من بينها إمكانية بثها مرات عديدة في أوقات مختلفة، لتصل إلى أكبر عدد من المشاهدين، كما أن بعض القنوات الفضائية تنشر مواد إعلامية نافعة من باب التعاون مع مؤسسات أخرى، وكذلك استضافة المختصين معالجة الظواهر المختلفة، كما تمتاز القنوات الفضائية بتقديم برامج توعوية من خلال ربط الصوت والصورة الحية بمحتوى النص لتكون أكثر فعالية وتأثيرا.

• **الهواتف الذكية:** تلعب الهواتف الذكية دورا هاما في تغيير المجتمعات البشرية عامة والتأثير في عاداتها وتقاليدها سلبا وإيجابا، بحكم توافر كوسيلة إعلام واتصال رقمية في تلك المجتمعات، حتى صار اليوم ضرورة لا يستغني عنها معظم الأفراد.

• **الأنترنت:** عالم الأنترنت والشبكة الرقمية منطقة شاسعة ومتنوعة، وتعد بيئة جديدة لتكثيف النشور وتنويعه لما في ذلك من منافع وإيجابيات لا يمكن حصرها، ومن أهمها إمكانية تقديم العمل الاعلامي بأكثر من صيغة وهذ إحدى أهم خصائص الأنترنت؛ فالمعلومة تقدم مسموعة، مكتوبة، أو مرئية، أو في شكل رسومات "أنفو غرافيك" وغير ذلك من الرسائل التي تتميز بالجاذبية للقدرة على التأثير في مختلف الجماهير. ومن مزايا الأنترنت أن الموقع الذي يحتوي على المعلومة متا لجميع المستخدمين في كل مكان، فهي ليست محصورة أو مقيدة بمكان أو إقليم محدد. بالإضافة إلى أن المعلومة تبقى متاحة ساعة نشورها وبعد ذلك بسنوات، بحيث ما على المستخدم إلا أن يبحث عن المعلومة التي يريدها وغالبا ما يجدها متوفرة. (بنت الدخيل،2020 ص12)

• **الوسائط الرقمية:** هي عديدة ومتطورة على شبكة الأنترنت، ويمكن ان نذكر منها ما يأتي: (مدي بشير، محمد علو، 2016 ص.8)

– **المواقع والصفحات الإلكترونية:** بعضها اخبارية كمواقع الصحف وبعضها تجارية واقتصادية لعرض السلع وبيعها، وصفحات دينية وترفيهية وتعليمية ...الخ.

– **المراسلات البريدية:** المتمثلة في بريد الياهو والهوتميل، ويمكن من خلالها ارسال المخاطبات والمراسلات والرد عليها وهي وسيلة سهلة وسريعة وغير مكلفة.

– **مواقع المحادثة:** ويمكن من خلالها إجراء المكالمات والمحادثات الفورية كالواتساب والفايبر وهي وسيلة سهلة وغير مكلفة.

. – **المدونات:** هي عبارة عن وسيلة للكتابة ونشر الأفكار والآراء الخاصة، وتختلف عن المذكرات الحقيقية فأنها تستخدم الأنترنت كوسيلة، ويمكن من

خلالها تلقي تعليقات القراء، وبعضـــها يختص بنقل الأخبار بمختلف أنواعها، بعضها الاخر يختص بأمور شخصية ويومية.

– **مواقع التواصل الاجتماعي:** وهي وسوائل واسعة الاستخدام والانتشار مثل الفيسـبوك وتويتر واليوتيوب ويمكن من خلال التواصـل، ونقل ونشـر الأخبار ومشاركة الصور والفيديوهات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاعلامية ...الخ.

– **اسـتخدام روبوت الدردشـة التفاعلي:** يسـتخدم للإجابة على اسـتفسـارات المستخدمين المتشابهة والمتكررة والتي يتم توقعها مسبقا من صاحب الصفحة.

. – **استخدام القصص:** التي تكون من إنستغرام أو فيسبوك أو واتساب وحتى اليوتيوب وغيرها.

المبحث الثالث: أداء الدول العربية وفقا ركائز الاقتصاد الرقمي

المطلب الأول: المؤسسات، البنية التحتية والقوى العاملة

1. المؤسسات

تجسـد ركيزة المؤسـسـات الاسـتقرار والبيئة التنظيمية والحوكمة في أي دولة. ويكون دور الحكومات في هذه الحالة هو بناء الإطار المؤسـسـي السـليم الذي يعزز روح المبادرة، والنمو الاقتصـادي، وسـيادة القانون، وتحسـين نوعية حياة المواطنين ومعيشـــتهم، حيث يؤدي ذلك بالتبعية إلى جذب الاســـتثمار وتعزيز الابتكار وإبداع القطاعات الاقتصـــادية، وخاصـــة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات وفي هذه الركيزة تحتل الامارات المرتبة الأولى بقيمة 85.69 وتليها بعض الدولة التي كانت بقيمة متوسـطة تتراوح ما بين 70الى 50 نذكر منها (قطر، السـعودية، لبنان، الجزائر ...) وبعض الاخر ذات قيمة ضـعيفة والتي تكون ما بين40 الى28 وهي كالتالي (جيبوتي، سوريا، اليمن، الصـومال ...) وكآخر قيمة كانت في هذه الركيزة وهي دولة فلسـطين بقيمة 27.68 كما انها موضحة في البيانات التالية

الجدول2:أداء الدول_ المؤسسات

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الامارات	85.69	12	الجزائر	50.15
2	البحرين	74.14	13	جيبوتي	44.18
3	قطر	71.92	14	موريتانيا	40.01
4	الأردن	70.39	15	القمر المتحدة	38.78
5	عمان	66.45	16	السودان	37.59
6	المغرب	65.60	17	العراق	37.55
7	السعودية	65.40	18	سوريا	36.52
8	تونس	63.15	19	اليمن	33.12
9	الكويت	62.51	20	ليبيا	32.94
10	لبنان	53.31	21	الصومال	28.07
11	مصر	50.82	22	فلسطين	27.68

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 4: يوضح أداء الدول – المؤسسات

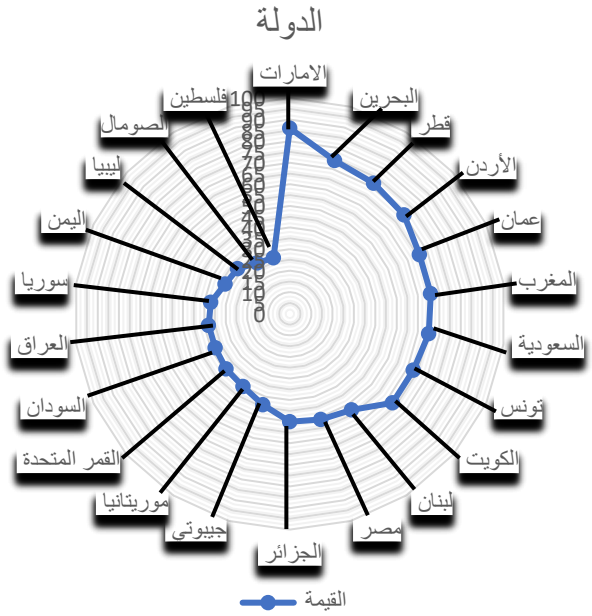

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

2. البنية التحتية

تجسد هذه الركيزة البنية التحتية الملموسة لقطاع النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات اللوجستية، وشبكات تكنولوجيا المعلومات في بلد ما، حيث يساعد وجود شبكة اتصالات قوية علىً النفاذ إلى الأسواق والسلع والخدمات التي لم يكن الوصول إليها سابقا امرا سهلا وفي هذه الركيزة لازالت الامارات محافظة على رتبتها الأولى بقيمة 71.83 وتليها الدول المتوسطة التي تتراوح قيمتها بين 60 و30 (عمان، الكويت، تونس لبنان .....) وتأتي الدول التالية بنفس القيمة 12.83جيبوتي العراق، ليبيا، موريتانيا، فلسطين، الصومال، السودان، سوريا ....

الجدول 3: أداء الدول – البنية التحتية

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الامارات	71.83	12	لبنان	35.92
2	قطر	65.51	13	اليمن	13.50
3	السعودية	57.55	14	جيبوتي	12.83
4	البحرين	57.38	15	العراق	12.83
5	عمان	56.38	16	ليبيا	12.83
6	الكويت	52.45	17	موريتانيا	12.83
7	الجزائر	42.33	18	فلسطين	12.83
8	المغرب	41.68	19	الصومال	12.83
9	مصر	37.48	20	السودان	12.83
10	تونس	39.25	21	سوريا	12.83
11	الأردن	36.48	22	القمر المتحدة	12.83

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 5: يوضح أداء الدول – البنية التحتية

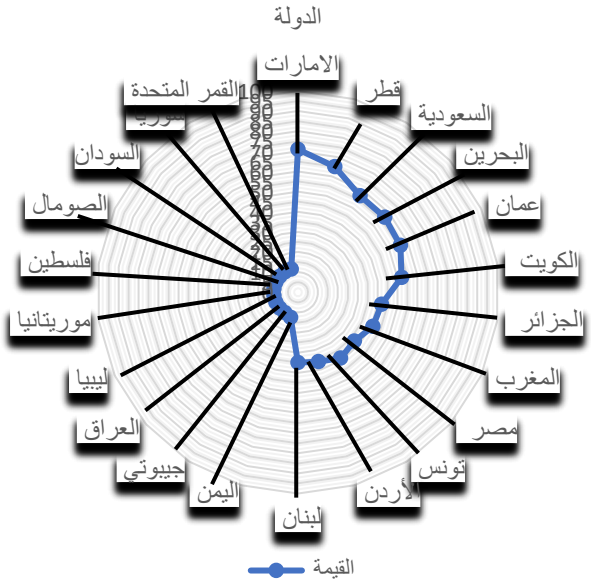

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

3. القوى العاملة

يعد مستوى التمييز في التعليم والمعرفة بين الفتيات والأولاد، والأقليات العرقية والتحيز الديني واختلاف الأجناس داخل الدولة من المؤشرات الرئيسية عاملة قوية ومتنوعة، مما يؤدى في النهاية إلى تقدم مستوى لوجود قوى، وتتكون للدول أداء الدولة. وتقيس هذه الركيزة جودة رأس مال البشري من ثالثة مؤشرات رئيسية : القوى العاملة الحالية، القوى العاملة المستقبلية، تنوع القوى العاملة وهنا دولة قطر تحتل المرتبة الأولى بقيمة 77.51 حيث نزلت قيمة دولة الامارات الى الرتبة الرابعة بقيمة 74.64 وتتراوح الدول الأخرى ما بين 70 الى 40 (البحرين، الأردن، مصر، المغرب الجزائر ...) والقيمة الأخيرة متمثلة في35.17 لدول الاتية (العراق ليبيا السودان جيبوتي .....)

الجدول 4: أداء الدول – القوى العاملة

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	77.51	12	الجزائر	51.73
2	السعودية	76.97	13	موريتانيا	40.71
3	عمان	76.15	14	اليمن	40.68
4	الامارات	74.64	15	القمر المتحدة	35.17
5	البحرين	72.23	16	العراق	35.17
6	الأردن	66.85	17	ليبيا	35.17
7	لبنان	66.28	18	فلسطين	35.17
8	الكويت	64.44	19	الصومال	35.17
9	مصر	59.33	20	السودان	35.17
10	تونس	58.04	21	سوريا	35.17
11	المغرب	51.79	22	جيبوتي	35.17

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 6: يوضح أداء الدول – القوى العاملة

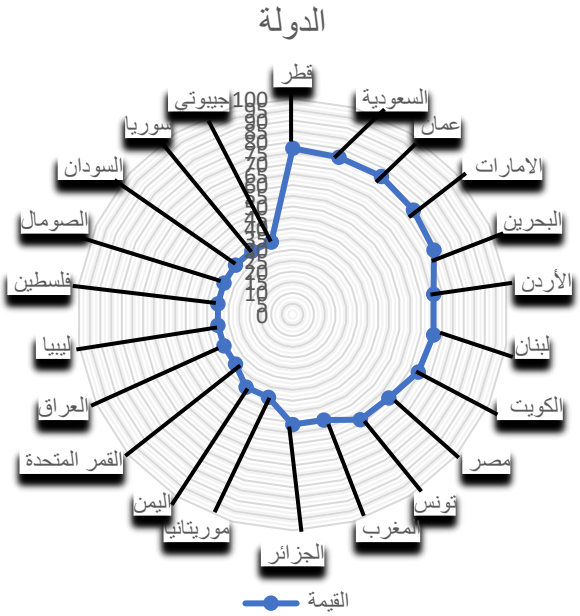

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

المطلب الثاني: الحكومة الرقمية، الابتكار المعرفة والتكنولوجيا

4. الحكومة الرقمية

تستخدم ركيزة الحكومة الرقمية لقياس مدى استعداد المؤسسات الحكومية وقدرتها على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتقديم الخدمات العامة واعتبار الفرد هو المحور الرئيسي للتنمية .وتستلزم عملية التحول الرقمي التكامل والتعاون التام بين الحكومة وشركات القطاع الخاص والمجتمع المدني وفي هذه الركيزة تعيد الامارات مرتبتها الأولى بقيمة 85.55 وقيمة الوسطى كانت للجزائر بقيمة 73. 51واخر قيمة تمثلت 20.05وهي دولة فلسطين

الجدول 5: أداء الدول – الحكومة الرقمية

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الامارات	85.55	12	لبنان	49.55
2	البحرين	82.13	13	اليمن	30.45
3	السعودية	80.24	14	موريتانيا	28.20
4	الكويت	79.13	15	سوريا	20.05
5	عمان	77.49	16	العراق	20.05
6	قطر	71.73	17	ليبيا	20.05
7	تونس	65.26	18	السودان	20.05
8	المغرب	57.29	19	القمر المتحدة	20.05
9	مصر	55.27	20	جيبوتي	20.05
10	الأردن	53.09	21	الصومال	20.05
11	الجزائر	51.73	22	فلسطين	20.05

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل7: يوضح أداء الدول – الحكومة الرقمية

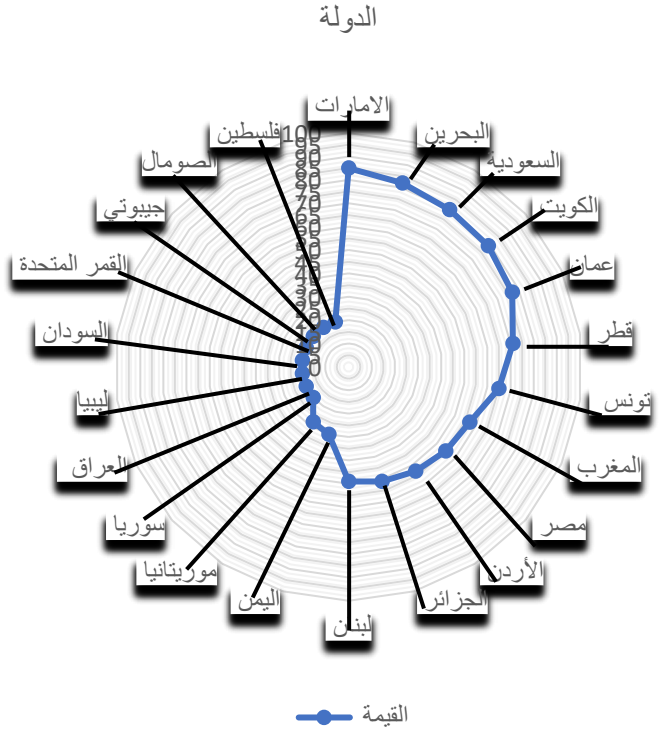

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

5. الابتكار

تتمثل إحدى المشـــكلات الرئيســـية التي يواجها العالم العربي في الافتقار إلى قطاع إنتاجي يلعب دوراً حيويا في تعزيز الابتكار والإبداع. وذلكً لان المنطقة العربية غالبا ما تكون مســـتهلكا لســـلع وخدمات تكنولوجياً المعلومات والاتصـــالات بدلا من القيام بإنتاجها وذلك باســـتثناء الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســعودية في ظل الإصــلاحات الهيكلية الجديدة التي تقوم بها وهنا قيمة منخفضة بالنسبة للركائز السابقة في القيمة مع محافظة دولة لإمارات على رتبتها بقيمة 63.94 ودول الأخرى تتراوح قيمتها من 40 و30 منها (تونس، لبنان، المغرب، الجزائر، اليمن ...)

الجدول 6: أداء الدول – الابتكار

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الامارات	63.94	12	الجزائر	43.54
2	السعودية	61.37	13	اليمن	31.16
3	قطر	61.21	14	موريتانيا	29.76
4	الأردن	49.93	15	العراق	27.34
5	البحرين	49.33	16	ليبيا	27.34
6	مصر	48.67	17	فلسطين	27.34
7	عمان	48.58	18	جيبوتي	27.34
8	المغرب	46.48	19	الصومال	27.34
9	لبنان	45.96	20	السودان	27.34
10	الكويت	45.81	21	سوريا	27.34
11	تونس	44.66	22	القمر المتحدة	27.34

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 8: يوضح أداء الدول – الابتكار

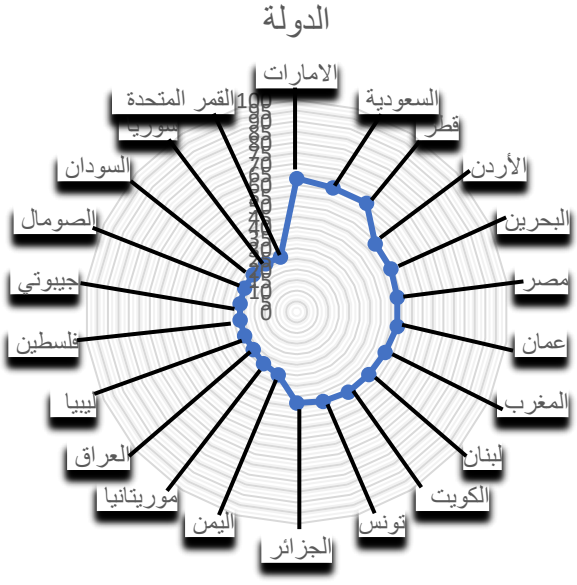

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

6. المعرفة وتكنولوجيا

تســـتند ركيزة المعرفة والتكنولوجيا على قدرة املهن المختلفة على الوصـــول بســهولة إلى التكنولوجيات الناشــئة ســواء في العمل أو في المنزل. وتقوم هذه الركيزة بقياس جودة أنظمة الإدارة الخاصــة بإدارة الشـركات والأعمال والامتثال لمعايير الجودة، مما يضـمن رضـا المتعاملين عن السـلع والخدمات التي تقدمها الحكومة، وهذه الركيزة قيمتها جد متدنية بالنسبة لدول العربية و هنا اول دولة و هي الكويت بقيمة 33 الأخرى كانت قيمتها بين 28.35حتى 14.05 الدول منها (الامـارات، البحرين، تونس، الاردن ...) و اخر قيمـة ضـــمـت 9 دول متمثلة ب 6.52 (فلسطين، الصومال ،القمر المتحدة ،ليبيا ....)

الجدول 7: يوضح أداء الدول – المعرفة والتكنولوجيا

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الكويت	33.00	12	الجزائر	14.05
2	الامارات	28.35	13	اليمن	8.57
3	البحرين	28.05	14	العراق	6.52
4	المغرب	25.00	15	جيبوتي	6.52
5	قطر	23.67	16	ليبيا	6.52
6	تونس	21.38	17	الصومال	6.52
7	لبنان	21.14	18	فلسطين	6.52
8	السعودية	20.85	19	موريتانيا	6.52
9	مصر	20.66	20	القمر المتحدة	6.52
10	الأردن	19.90	21	سوريا	6.52
11	عمان	19.48	22	السودان	6.52

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل9: يوضح أداء الدول – المعرفة والتكنولوجيا

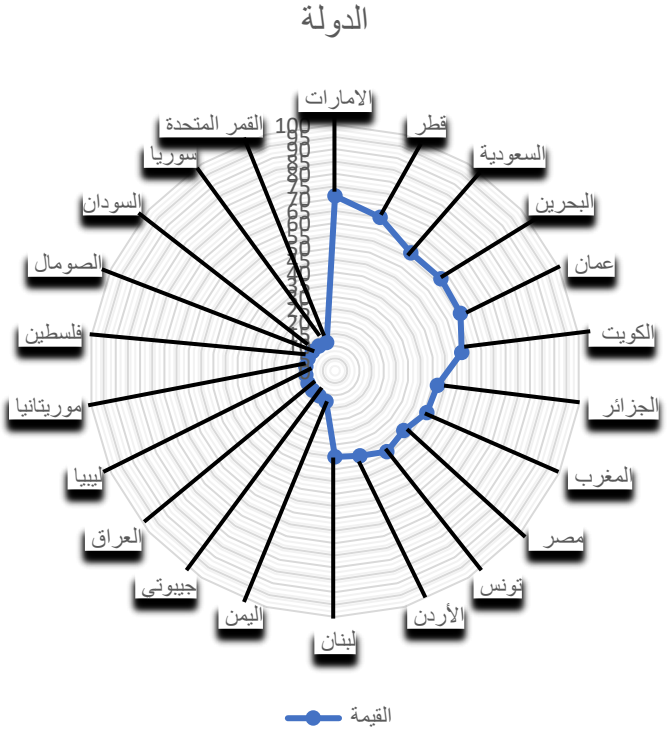

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

المطلب الثالث: قوى السوق، نمو سوق المال وأهداف التنمية المستدامة

7. قوى السوق

إن توفر الخدمات المالية والائتمانية والوصـول العادل إليها، ووجود بيئة تتسـم بالشفافية تدعم الاستثمار، والقدرة على النفاذ إلى الأسواق العالمية، والمنافسة، واللوائح التنظيمية المناسبة، وحجم السوق، كل ذلك يعتبر أمور ضرورية وهامة الازدهار الشـركات والتشـجيع على الابتكار وهنا أكبر قيمة كانت 73.67 من نصيب دولة الامارات كما تراجعت دولة قطر عن سابق بقيمة 46.20 واحتلال مصر المراتب الأولى المرتبة 4 بقيمة 64.90 واحتلال المرتبة

الأخيرة كانت ل 8 دول بقيمة 22.29

الجدول 8: أداء الدول – قوى السوق

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	الامارات	73.67	12	الجزائر	28.33
2	الأردن	73.67	13	جيبوتي	27.36
3	السعودية	73.60	14	اليمن	25.47
4	مصر	64.90	15	العراق	22.29
5	البحرين	63.70	16	ليبيا	22.29
6	المغرب	60.73	17	موريتانيا	22.29
7	تونس	59.00	18	فلسطين	22.29
8	الكويت	55.67	19	الصومال	22.29
9	لبنان	54.33	20	السودان	22.29
10	عمان	52.40	21	سوريا	22.29
11	قطر	46.20	22	القمر المتحدة	22.29

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 10: يوضح أداء الدول – قوى السوق

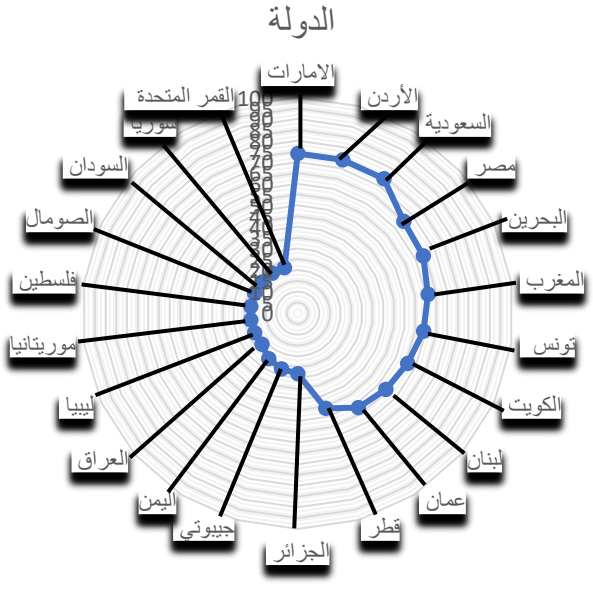

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

8 نمو سوق المال

لكي تحقق أســـواق املال في المنطقة العربية أهدافها، يجب إتاحة رؤ ة عادلة ومنصـــفة، والعمل على محو الأمية الرقمية، ونشـــر الأموال بصـــورٍ العاملة الرقمية الماهرة، وأخيرا لثقافة ريادة الأعمال، وتوافر القوى توافر الدعم الحكومي ،في هذه الركيزة ارتفعت القيمة كثيرا و كذلك نلاحظ ان دولة قطر فيها ارتفعن قيمتها مع رتبتها حيث صـارت قيمتها 90.44 والأولى رتبة و في هذه الركيزة دول الشـرق الأوسـط اغلبها احتلت المراتب الأولى بقيمة 85.45 حتى ل 80 كما تتوسـط هذه الركيزة دولة مصـر بقيمة 66.56 واخر قيمة كانت 32.58 من نصـــيب الدول التالية (العراق ،القمر المتحدة ، فلســـطين، ليبيا، الســـودان ،سوريا .....)

الجدول 9: أداء الدول – نمو سوق المال

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	90.44	12	الجزائر	59.23
2	الامارات	85.45	13	موريتانيا	45.04
3	الكويت	84.69	14	اليمن	40.29
4	البحرين	83.42	15	القمر المتحدة	32.58
5	السعودية	82.77	16	جيبوتي	32.58
6	الأردن	81.65	17	العراق	32.58
7	عمان	80.88	18	ليبيا	32.58
8	المغرب	76.50	19	فلسطين	32.58
9	لبنان	73.10	20	الصومال	32.58
10	تونس	67.11	21	سوريا	32.58
11	مصر	66.56	22	السودان	32.58

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 11: يوضح أداء الدول –نمو سوق المال

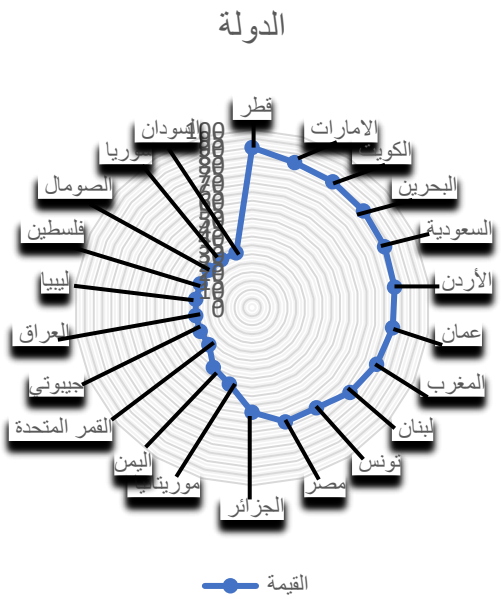

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

9 اهداف التنمية المستدامة

يمكن للدول العربية أن تسخر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة على الرغم من التأثيرات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات على أهداف التنمية المســـتدامة و الدور المحتمل لتكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات في تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المســـتدامة الســـبعة الأكثر تأثرا ويلخص الجدول التالي رتب الدول العربية و قيمتها و أولها دولة قطر بقيمة 77.27 وهنا تراجعت دولة الامارات بقيمة 73.67 و ارتفاع الجزائر في هذه الركيزة الى قيمة 71.71 ذات المرتبة 7 وهنا تفاوتت قيم الدول الأخرى ما بين 60 و 30 اخرها كانت 3 دول المتمثلة في القمر المتحدة و ليبيا و فلسطين بقيمة 55. 23

الجدول 10: أداء الدولة – اهداف التنمية المستدامة

الترتيب	الدولة	القيمة	الترتيب	الدولة	القيمة
1	قطر	77.27	12	مصر	65.77
2	عمان	76.94	13	العراق	59.55
3	السعودية	75.93	14	جيبوتي	46.56
4	الكويت	74.04	15	موريتانيا	44.16
5	البحرين	73.67	16	سوريا	41.28
6	الامارات	73.21	17	اليمن	36.87
7	الجزائر	71.71	18	السودان	35.39
8	تونس	70.15	19	الصومال	27.31
9	المغرب	68.71	20	القمر المتحدة	23.55
10	لبنان	67.67	21	ليبيا	23.55
11	الأردن	67.08	22	فلسطين	23.55

المصدر: مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الشكل 12: يوضح أداء الدول – اهداف التنمية المستدامة

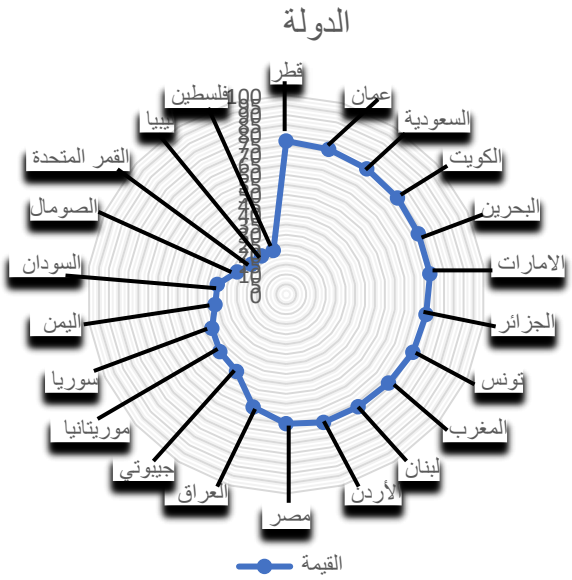

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022

الفصل الثاني

الفصل الثاني: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي

المبحث الأول: النمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم نمو الاقتصاد

تعريف النمو الاقتصادي: له عدة تعريفات منها:

- عرفه سـيمون كوزنت (Simon Kuznet)الى أنه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية وبشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة المتنامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الامر إليها. (Robert Pierre ; 2010 p2)
- يعتبر P.A. Samuelsonالناتج الوطني الحقيقي الصافي هو المؤشر الرئيسي للنمو الاقتصادي، وذلك لكون معطياته متوفرة والحصول عليه يتم بسهولة حسب رأيه. وبالتالي يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني الصافي
- يقصد بالنمو الاقتصادي "حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد.

المطلب الثاني: أنواع النمو الاقتصادي

يمكن تصنيفها الى: (ولد عمري، 2015 ص 6-7)

النمو الطبيعي: هو ذلك النمو الذي يحدث بصفة تلقائية وعفوية بفعل القوى الذاتية المتاحة دون إتباع التخطيط العلمي إذ يتم ببطء تدريجي ورغم مروره في بعض الأوقات بهزات عنيفة قصيرة المدى بفعل

-**النمو العابر:** : وكما يدل اسمه فهو عابر، غير مستمر يحدث نتيجة لعوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث وأن تختفي حتى يختفي معها النمو الذي أحدثته، يسود هذا النمط بشكل كبير في الدول النامية حيث ينشأ كنتيجة لتوفر مؤشرات ايجابية مفاجئة في تجارتها الخارجية سرعان ما تتلاشى بنفس السرعة التي ظهرت بها، إن كون هذا النمو يحصل في ظل بني اجتماعية وثقافية جامدة فذلك يجعله غير قادر على خلق الكثير من آثار المضاعف والمعجل أو

يؤدي في أحســـنا الأحوال إلى تكريس ظاهر النمو بال تنمية والتي تســـود في المجتمعات النامية عموما والعربية على وجه الخصوص .

النمو المرتبط بتدهور شــروط التبادل التجاري: حســب بحواتي فإنه في الحالة التي يؤدي فيها النمو الناجم عن زيادة تراكم رأس المال والتقدم الفني إلى تدهور حاد في شــروط التبادل التجاري، فإن الخســارة التي تلحق بالدخل الحقيقي في بلدان العالم الثالث، هي خســارة تفوق المكســب ألأولي الذي تحقق في الدخل بسبب النمو نفسه، بحيث ينخفض مستوى المعيشة إلى ما دون المستوى السابق على النمو، كما ن زيادة التخصص في إنتاج المواد ألأولية سيؤدي إلى تخسف وسـائل إنتاجها، وبالتالي إلى تخفيض تكاليفها وتدهور شـروط تبادلها التجاري، فيؤدي إلى ما يســمى بحالة النمو البائس، إذ أن الميزة النســبية التي تتميز بها الدول النامية هي إنتاج المواد ألأولية، وما تحققه من تخصــص القاصــرة عن تلبية الاحتياجات التنموية فيها .

-**النمو المخطط** : ينتج النمو المخطط عن عملية تخطيط شـــاملة الاقتصـــاد الوطني ويكون إطار هذا النمو هو سـيادة الملكية الاجتماعية لوسـائل إلا نتاج ألأساسية والتخطيط المركزي الشامل، حيث ينمو الاقتصـاد الوطني بناءا على خطة شاملة ويتصف بالاستمرارية، كما

يرتبط هذا النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرســـومة وفعالية التنفيذ والمتابعة، ولعلى الجزائر من الدول التي اســـتهدفت النمو من خلال المخططات الاقتصادية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي.

المطلب الثالث: العوامل المحددة النمو الاقتصادي

-**السكان:** وذلك قوله أن الاجتماع الإنساني ضروري من حيث أن قدرة الواحد من البشـــر ليست كافية لتلبية حاجياته، وذلك من خلال طرحه لمثال لتوضيح فكرته وهو تحصـــيل قوت يوم من الحنطة (الدقيق) بحيث يتطلب ذلك عدة عمليات ووســـائل ومهن (الحرث، الزراعة، الحصـــد، الدرس، الطحن، العجن، الطبخ أو الإنضاج) وكل واحدة من هذه العمليات تتطلب آلات وأدوات تحتاج كل واحد منها إلى صنائع أخرى يستحيل لي الإنسان الواحد أن يفـي بهـا كلها

وبالتالي فلا بد من اجتماع الكثير من الناس ليحصل التعاون والتبادل لإشباع أضعاف ما .ومن خلال ما تقدم فهناك إشارة واضحة لمفهوم تقسيم العمل الاجتماعي يمكن قدر الحاجة إليه والتخصص وأثره على مضاعفة الإنتاج وهذا المفهوم ناقشه آد سميث في مثاله لصناعة الدبوس في تقسيم العمل على مستوى الورشة. (عبد الرحمن ابن خلدون ،2004 ص 53)

-**العمل** : فهو مصدر للدخل ويفرق بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ويعبر عنهما بالعمل الطبيعي والعمل غير الطبيعي في تصنيفه لمختلف النشاطات لاقتصادية والأعمال الضرورية لاقتصاد الدولة والمجتمع، وأن الدخل هو قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال تزيد قيمها ويزيد النمو وانتاج وتكون هناك علاقة مضاعفة ، فالعمل مصدر للثروة.

رأس المال: إن رأس المال ضروري لكامل القطاعات والأنشطة التي تتطلب رؤوس أموال كبيرة سواء للدولة أو للممارسين للأنشطة، ومصدر ذلك الدخل، فمن عظم الدخل عظم الخرج والعكس صحيح، ويذكر ابن خلدون أن الأرباح تكون على نسبة رؤوس الأموال وأن الربح (هامش الربح لوحدوي) بالنسبة إلى أصل المال نزر يسير لأن المال إن كان كثير عظم الربح، فالقليل في الكثير كثير، وأنه على نسبة حال يسار الدولة يكون يسار الرعية والعكس صحيح، فهناك علاقة تأثر في إطار دورة المال الحاضر في المجتمع ما بين الدولة والأفراد بالإنفاق، وأصحاب الصنائع بالضرائب.

-**التقدم التقني** : هو تلك التغيرات ذات الطابع التكنولوجي لطرق الإنتاج ولطبيعة السلع المنجزة والتي تسمح بإنتاج أكبر بنفس كمية المدخلات أو بالحفاظ الإنتاج بمدخلات أقل، حل مشاكل الاختلافات التي تحد من الإنتاج، إنتاج سلع جديدة أو من نوعية أحسن فالتقدم التقني هو عبارة عن حقيقة ذات طابع كياني حيث يفرض في الواقع تغير معتبر و مناسب في معاملات الإنتاج لأنه مدعو لتحسين و تطوير الأداء الاقتصادي. (عبد الرحمن ابن خلدون، ص 342-367)

المطلب الرابع: قياس النمو وعلاقته بالتحول الرقمي

I. قياس النمو الاقتصادي

-**الناتج الوطني** : هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نمو ها و هو ما يصـــطلح عليه تســـمية معدل النمو، ويمكن حســـاب الناتج الوطني بحسـاب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد ، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السـابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية ، وبـالتالي لا يمكن مقارنـة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس، ولذا تستخدم غالبا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المحققة فيها .(ميس الأحمد, 2022 ص3)

متوســط الدخل الفردي : يعتبر هذا المعيار الأكثر اســتخداما وصــدقا لقياس النمو الاقتصــادي في معظم دول العالم لكن في الدول النامية هناك صــعوبات لقياس الدخل الفردي بســبب نقص دقة إحصــائيات الســكان والأفراد .(مقال 2020)

وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي هما :

***طريقة معدل النمو البسـيط** : يقاس معدل التغير في متوسـط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى .

***طريقة معدل النمو المركزي** : يقاس معدل النمو السـنوي في الدخل كمتوسـط خلال فترة زمنية طويلة سبيا

II. العلاقة بين التحول الرقمي والنمو الاقتصادي

توضـــح نظرية النمو الداخلي او النمو على المدى الطويل على أنه ينبع من الأنشطة الاقتصادية التي تخلق معرفة تكنولوجية جديدة، النمو الداخلي هو نمو اقتصـــادي طويل المدي بمعدل تحدده قوى داخلية في النظام الاقتصـــادي، لا سيما تللك القوى التي تحكم الفرص والحوافز

لخلق المعرفة التكنولوجية، فعلى المدى الطويل يعتمد معدل النمو الاقتصـــادي ومعدل نمو الناتج للفرد على معدل نمو إجمالي إنتاجية العامل(TFP)، والذي يتم تحديده بدوره بمعدل التقدم التكنولوجي (Ayres,1997)تجدر الإشـــارة إلى

نظرية النمو الكلاســيكية الجديدة ومنها نموذج ســولو حيث تفترض أن معدل التقدم التكنولوجي يتم تحديده من خلال عملية منفصــلة عن القوى الاقتصــادية ومستقلة عنها، وبالتالي تشير النظرية الكلاسيكية الجديدة إلى أن الاقتصاديين يمكن أن يأخذوا معدل من خارج النظام الاقتصـــادي، إلا أن نظرية النمو على المدى الطويل كما هو معطي خارجيا النمو الداخلي تتحدى هذه النظرة الكلاســـيكية الجديدة من خلال اقتراح قنوات يمكن من خلالها أن يتأثر معدل التقدم التكنولوجي وبالتالي معدل النمو الاقتصـــادي على المدى الطويل، إذ أن التقدم التكنولوجي يحدث من خلال الابتكارات في شـــكل منتجات وعمليات وأسواق جديدة، وكثيرا منها هو نتيجة للأنشطة الاقتصادية، على سبيل المثال الشـــركات التي تتعلم من التجربة كيفية الإنتاج بشـــكل أكثر كفاءة، فإن وتيرة النشاط الاقتصادي الأعلى يمكن أن ترفع وتيرة ابتكار العمليات من خلال منح الشركات المزيد من الخبرة في الإنتاج (Romer ;1990)

تنتج العديد من الابتكارات من نفقات البحث والتطوير التي تقوم بها الشـــركات الساعية للربح، لان السياسات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة والمنافسة والتعليم والضرائب والملكية الفكرية يمكن أن تؤثر على معدل الابتكار من خلال التأثير على التكاليف الخاصـــة وفوائد القيام بالبحث والتطوير، ويعبر عن أغلب نظريات النمو الداخلي باســتخدام المعادلة التاليةAK=Y ، حيث أن ال Aتعبر عن أي عامل يؤثر في التكنولوجيا، وال Kتعبر عن كل من أرس المال البشري والمادي، وال Yتعبر عن الناتج. وتعيد نظريات النمو الذاتي أو النابع من الداخل والتأكيد على أهمية المدخرات واســتثمارات رأس المال البشــري لتحقيق نمو سريع في دول العالم النامي، ويعتبر نموذج (Romer ;1986) ونموذج (Lucas,1988)ونموذج (Rome,1990) من نماذج النمو الداخلي .

تعد نظرية النمو الاقتصـــادي الحديثة ، التقدم التقني ومن أشـــكاله التحول الرقمي نتاجا للفعالية الاقتصـــادية على حين تعاملت النظريات الســـابقة مع التقنية كمعطى أو نتاج غير متعلق بالســـوق ، كما أنها تعتبر أن التقنية بعوائد متزايدة وأنها غير خاضعة لقانون تناقص الغلة، وأن النقطة المهمة في نظرية

النمو الحديثة هي أن المعرفة المتولدة من التحول الرقمي تقود النمو لان الأفكار يمكن أن تتجدد ويعاد استعمالها وتجميعها دون تقيد وأن الأفكار تخضع لقانون تناقص الغلة، وأن العوائد المتزايدة تدفع بالنمو الاقتصادي، كما تساعد هذه النظرية على فهم التحول المتواصل من اقتصاد قائم على الموارد إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وإن الافتراض القائل أن قوى خارج الاقتصاد هي التي تحدد التقنية، هو السبب وراء اعتبار نموذج سولو نموذج خارجي للنمو. (صالح حماد2005،)

المبحث الثاني: نظريات النُّمو في الفكر الاقتصادي

المطلب الأول: النُّمو الاقتصادي عند الكلاسيك والنيو كلاسيكية

ا. الكلاسيك:

تتضمن نظرية النُّمو عند الكلاسيك آراء كل من آدام سميث ودافيد ريكاردو المتعلقة بالنُّمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من جون ستيوارت ميل حول الأسواق، وروبرت مالتوس حول السكان، وتتمثل عناصر النظرية فيما يلي: (جورج يهانز، :1997 ص 229-230)

- **سياسة الحرية الاقتصادية:** الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البُعد عن أي تدخل للدولة في الحياة الاقتصادية.

- **التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.**

- **الربح هو الحافز على الاستثمار:** كلما زاد معدل الأرباح، زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.

- **ميل الأرباح للتراجع:** وذلك نظرًا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأسمالي.

- **حالة السكون:** اعتقد الكلاسيك بحتمية الوصول إلى حالة الاستقرار كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي؛ ذلك أنه ما أن تبدأ الأرباح في التراجع حتى تستمر إلى أن يصل معدل الربح إلى الصفر، ويتوقف التراكم الرأسمالي، ويستقر السكان، ويصل معدل الأجور إلى مستوى الكفاف، وحسب آدم سميث فإن ندرة الموارد الطبيعية توقف النُّمو الاقتصادي، وتقُوده إلى حالة السكون، أما ريكاردو

ومالتوس فقد نظرا للنمو السـكاني وتراجع النُّمو في رأس المال من خلال قانون تناقص الغلة، الذي يمثل بدوره عقبة أمام التنمية.

في نظر الكلاسيك فإن النتيجة النهائية للتنمية هي الركود، هذا الركود ينتج عن الميل الطبيعي للأرباح نحو التراجع، وما يترتب على ذلك من قيود على التراكم الرأسمالي، أو يستقر عدد السكان وتسود حالة من السكون.

الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

من بينها:

- تجاهل الطبقة الوسطى.
- إهمال القطاع العام.
- إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية: نزعة التشاؤم المؤدية لحتمية الكساد.
- خطأ النظرة للأجور والأرباح: ففي الواقع لم يحدث أنْ آلت الأجور نحو مستوى الكفاف، كما أن الدول المتقدمة لم تصل إلى مستوى الكساد الدائم.
- عدم واقعية مفهوم عملية النُّمو: حيث افترضت الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغيير يدور حول نقطة التوازن الساكنة؛ أي: إن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النُّمو في شكل ثابت مستمر، كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يُعَد تفسيرًا مقنعًا لعملية النُّمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم. (عبلة عبد الحميد بخاري، ص34-35)

II. النيو كلاسيك

ظهر الفكر النيو كلاسيكي في السبعينيات من القرن التاسع عشر، وبمساهمات أبرز اقتصاديها: ألفريد مارشال، فيسكل وكلارك، قائمة على أساس إمكانية استمرار عملية النُّمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي، كما أوردت النظرية الكلاسيكية، ولعل أهم أفكار النيو كلاسيك تتمثل في: (زروخي صباح، 2018 ص76)

– أن النُّمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة، ذات تأثير إيجابي متبادل؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو؛

لتبرز فكرة مارشـــال، المعروفة بالوفرات الخارجية، كما أن نمو الناتج القومي يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح.

– أن النُّمو الاقتصـــادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصـــر الإنتاج في المجتمع (العمل، الأرض، الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم، التكنولوجيا).

– بالنسبة لعنصر العمل نجد النظرية تربط بين التغيرات السكانية وحجم القوى العاملة، مع التنويه بأهمية تناسب الزيادة في السكان أو في القوى العاملة مع حجم الموارد الطبيعية المتاحة.

– فيما يخص رأس المال اعتبر النيو كلاسيك عملية النُّمو محصلة للتفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية؛ فزيادة التكوين الرأسمالي تعني زيادة عرض رأس المال، التي تؤدي إلى تخفيض ســـعر الفائدة، فتزيد الاســـتثمارات، ويزيد الإنتاج، ويتحقق النُّمو الاقتصادي، هذا مع الإشارة إلى دور الادخار في توجيه الاستثمارات، يعتبر النيو كلاسيك الادخار عادة راسخة في الدول التي تشق طريقَها نحو التقدم، لتأخذ بذلك عملية الاستثمار والنُّمو شكلاً آليًّا ميكانيكيًّا.

– أما عنصر التنظيم فيرى أنصار النظرية أن المنظم يشغل التطور التكنولوجي بالصورة التي تنفي وجود أي جمود في العملية التطويرية، وهو قادر دائمًا على التجديد والابتكار.

– أن النُّمو الاقتصادي كالنُّمو العضوي – وصف مارشال – لا يتحقق فجأة، إنما تدريجيًّا، وقد استعان النيو كلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكرة التوازن الجزئي الساكن، مهتمين بالمشاكل في المجال القصير؛ حيث يرون أن كل مشروع صغير هو جزءٌ من كلٍّ ينمو في شكل تدريجي متسق متداخل، وبتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.

– أن النُّمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة.

نقد النظرية: أهم الانتقادات الموجهة إليها:

– التركيز على النواحي الاقتصـــادية في تحقيق النُّمو والتنمية متجاهلة النواحي الأخرى التي لا تقل أهمية؛ كالنواحي الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

– القول بـأن التنميـة تتم تـدريجيًّا بخلاف مـا هو متفق عليـه في الكتـابـات الاقتصادية حول أهمية وجود دفعة قوية لحدوث عملية التنمية.

– الاهتمام بالمشكلات الاقتصـادية في المدى القصـير بدون الإشـارة إلى ما قد يحدث على المدى الطويل.

– افتراض حريـة التجارة الخـارجيـة أمرٌ لم يســـهل تطبيقه بعد ذلك مع وجود التـدخـل الحكومي والحواجز التجـاريـة، خـاصـــــة بعـد الثلاثينيـات من القرن العشرين. (عبلة عبد الحميد بخاري، ص34–35)

المطلب الثاني: النُّمو الاقتصادي في النظرية الكينزية والنظرية الماركسية

I. النظرية الكينزية

ترتبط هذه النظرية بأفكار الاقتصـــادي جون مايناردر كينز (1883 –1946)، الذي تمكن من وضـــع الحلول المناســبة للأزمة الاقتصـــادية العالمية للفترة من عام (1929 – 1932)، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضـــاعف؛ حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضـــاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدِّي للاستهلاك. (مليك حمودي، يوسف بركان:2016، ص262)

وترى هذه النظرية أن هناك ثلاث معدلات للنمو، وهي:

أ – معدل النُّمو الفعلي Actual rate of growth، وهو يمثل نســـبة التغيير في الدخل إلى الدخل.

ب – معدل النُّمو المرغوب Warranted rate of growth، وهو يمثل معدل النُّمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.

ج – معدل النُّمو الطبيعي (GN) ، فهو أقصـــى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصـــــلة في التقدم التقني والتراكم الرأســـمالي والقوة العاملة عند مســـتوى الاســـتخدام الكامل، ويجب أن يتحقق التعادل بين معدل النُّمو الفعلي ومعدل النُّمو المرغوب، وأن يتعادل أيضًـــــا معدل النُّمو الفعلي مع المعدلين

المرغوب والطبيعي؛ فالتعادل الأول يؤدي لتوفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الإنتاجية، أما إذا تعادل معدل النُّمو المرغوب فيه مع معدل النُّمو الطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم، فلو افترضنا أن المعدل المرغوب أقل من المعدل الطبيعي– حتى في حالة تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فيه – فإن البطالة ستزيد؛ حيث إن كلاً من المعدل الفعلي والمرغوب فيه أقلُّ من المعدل الطبيعي، أما في حالة العكس (أي إن المعدل المرغوب فيه أكبر من المعدل الطبيعي) بصورة مؤقتة، فإن كِلا المعدلين الفعلي والمرغوب فيه قد يتعادلان، وإن المعدل الفعلي لا يمكن أن يتجاوز المعدل الطبيعي على نحو غير محدود؛ حيث إن المعدل الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو. (توفيق عباس، ص31–32)

II. **النظرية الماركسية**

لقد نفد كارل ماركس في نظريته للنمو الاقتصادي آراء الرأسماليين، وقد قامت نظريته في هذا الصدد على مجموعة من الفرضيات تتعلق بطبيعة الوظيفة التي يقوم بها الإنتاج في المجتمع، وكذا على نوع الابتكار والاختراع السائدين، وعلى طريقة تراكم رأس المال، إلى جانب فرضيات تتصل بمعدلات الأجور والأرباح السائدة.

وتعتبر نظرية فائض القيمة الأساس الفعلي للنظرية الماركسية في النُّمو، ويعرف فائض القيمة بأنه زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك، أي ما هو مخصص للاستثمار، كذلك يرى ماركس أن التسيير المركزي للاقتصاد من أجل تحقيق المنفعة العامة سوف يؤدي بكل مؤسسة للبحث عن فائدتها الخاصة، وبالتالي الاستغلال الأمثل لمواردها الطبيعية والقوة العاملة.

ويرى ماركس أن المقياس السليم لسلوك الأفراد هو طريقة الإنتاج السائدة؛ أي: إن هناك تنظيمًا معينًا للإنتاج في المجتمع يتضمن:

– تنظيم العمل عن طريق التعاون والتقسيم المثمر بين المهارات العمالية، وعن طريق الوضع القانوني للعمال من حيث الحرية والاسترقاق.

– البيئة الجغرافية والمعرفة بطرق استخدام موارد الثروة الموجودة.

– الوسـائل العلمية الفنية المطبقة في الإنتاج، وحالة العلم بوجه عام. ما يعاب على ماركس هو إهماله لدور الطلب في تحديد القيمة المضافة، وتحديده للعمل فقط كمحدد للقيمة، كما أن الواقع ينفي ما ذهب إليه ماركس من أن أجور العمال تتجه نحو الانخفاض، بل على العكس نجد الأجور في ارتفاع لفترات طويلة في الدول الرأسـمالية المتقدمة دون أن يؤثر ذلك على فائض القيمة المحقق، كما أن التنبؤ الماركسي بزوال الرأسمالية كان عكسيًا. (جامع الكتب الإسلامي، المجلد1، ص 20)

المطلب الثالث: النُّمو الاقتصـادي في النظرية الحديثة ونظرية جوزيف شومبيتر

I. النظرية الحديثة

ركزت هذه النظرية على النُّمو الاقتصـادي في الأجل الطويل، نتيجة اسـتمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصـناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها: نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سـنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النُّمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النُّمو الاقتصـادي من خلال الاكتشـافات والاختراعات والابتكارات، وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية؛ لكون مجموع معاملات المرونة للعناصـر الثلاثة مسـاويًا للواحد الصحيح، وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما: رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسـجم مع مفهوم معدلات النُّمو اللازمة لصـالح الفقراء؛ حيث يتم مناقشـة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان، خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر، وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.(توفيق عباس، عبد عون المسعودي، 2011ص 32)

II. نظرية جوزيف شومبيتر

جوزيف شـــومبيتر Joseph Schumpeter (1883 – 1950) اقتصـــادي وعالم اجتماع أمريكي، ولد في مورافيا – تشـــيكيا، وتوفي في تاكونيك – كونيتيكت – الولايات المتحدة الأمريكية.

اشـــتهر بنظرياته حول التنمية والدورات الاقتصـــادية، وتمرد على المدارس الاقتصـــادية الســـائدة في زمنه، وخرج على أســـاتذته في مدرســـة فيينا التقليدية الجديدة، مبتعدًا عن التحليل الســـكوني (الســـتاتيكي)، محاولاً تأســـيس نظرية التحليل الحركي (الديناميكي)، وباهتمامه الكبير بالجمع بين النظرية الاقتصادية والإحصاء، إضافة إلى التاريخ وعلم الاجتماع، في معالجة القضايا الاقتصادية لعصره، يكون قد أدار ظهره مرة ثانية للمدرسة التقليدية الجديدة، وكذلك للمدرسة الكينزية، والكينزية الجديدة فيما بعد. شـــومبيتر بالمدرســـة النيو كلاســـيكية في اعتبار أن النظام الرأســـمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصـــادي، وتأثر أيضًـــا بأفكار مالتوس فيما يخص تناقضـــات النظام الرأسـمالي؛ فهو يمقت الشـيوعية، مع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية، ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار

النظام الرأســـمالي ليرث محله النظام الاشـــتراكي وليس الشـــيوعي، وقد ظهرت أفكاره في كتابه: نظرية التنمية الاقتصـــادية عام 1911، وكملها في كتاب له سنة ١٩٣٩، أهم أفكاره:

– أن التطور في ظل النظام الرأســـمالي يحدث في صـــورة قفزات متقطعة واندفاعات غير متســـقة، تصـــاحبها فترات من الكســـاد والرواج قصـــيرة الأجل متعاقبة؛ وذلك بســـبب التجديدات والابتكارات التي يحدثها المنظمون، والتي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النُّمو.

– يتوقف النُّمو على عاملين أســـاســـين، الأول هو المنظم، والثاني هو الائتمان المصرفي الذي يقدم للمنظم إمكانيات التجديد والابتكار.

– إعطـــاء المنظم أهميـــة خـــاصـــــة، ووصـــــفـــه بـــأنـــه مفتـــاح التنميـــة، أو "الدينامو" المحرك لعجلة التنمية.

– التطورات التي يحدثها المنظم تؤثر في العادات والتقاليد وأذواق المســـتهلكين، التي يمكن أن تأخذ إحدى أو بعض الصور التالية:

• استغلال موارد جديدة. • استحداث سلع جديدة.

• استحداث أساليب إنتاج جديدة. • فتح أسواق جديدة.

• إعادة تنظيم بعض الصناعات.

إن انهيار الرأسمالية قد يحدُث نتيجة أحد أو كل الأسباب التالية:

– بوار وظيفة المنظم (نتيجة روتينية الابتكار والتجديد وقيام الخبراء والباحثين بها).

– زوال الإطار التنظيمي للمجتمع الرأسمالي (الاحتكار، والكارتيلات).

– انحلال الطبقة السياسية التي كانت تحميها.

– العداء النشط المستحكم ضد الرأسمالية من جانب المثقفين والعمال.

وفي تحليله لعملية النُمو الاقتصادي يبدأ شومبيتر بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائمًا دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية؛ حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة، فتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة، وتجد السلع طريقها إلى الأسواق، تبدأ موجة من الازدهار، تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل، ويعم الرواج، تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار، وتصبح المنشأة القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين، فتتعثر حركة التجديد والابتكار، وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة، واستحداث أساليب إنتاج أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي وهكذا ...

نقد النظرية:

– إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم؛ حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمختصين.

– افتراضه لتأثير الادخار بسعر الفائدة، رغم أن هذه العلاقة لا يزال الغموض يكتنف جوانبها.

– افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، ولكن القروض طويلة الأجل في الدول الرأسمالية لا تقدمها البنوك، إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.

– عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النُّمو؛ كالزيادة السكانية، وتناقص الغلة، وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموًّا.

المطلب الرابع: نظرية مراحل النُّمو عند والت روستو ونموذج هارولد ودومار

تسمى أيضًا: نظرية مراحل التطور الاقتصادي، روج لها روستو في كتابه: "مراحل النُّمو الاقتصادي"، الذي استحوذ على اهتمام كبير في أوساط المتخصصين بقضية التنمية والدخل، يقول عنه ريمون أرون: "لقد أقبل العالم كله على قراءة هذا الكتاب، وأصبح التمييز بين مراحل النُّمو الاقتصادي بغضِّ النظر عن التناقض بين النظم السياسية شيئًا عاديًّا".

وبالرغم من أن روستو في هذا الكتاب لم يُعنَ أساسًا بتحليل قضية التخلف بالبلاد المتخلفة، فإن نظريته قد استخدمت بعد ذلك كاتجاه متميز في تفسير التخلف، والفكرة التي قدمها روستو هنا تتلخص في أن النُّمو الاقتصادي يتكون من مراحل معينة ذات تتابع زمني، بحيث إن كل مرحلة تمهد الطريق أوتوماتيكيًّا للمرحلة التي تليها، وهذا يعني أن على البلدان المتخلفة أن تعيش نفس الطريق الذي مشته الدول المتقدمة في الفترة ما بين 1850 – 1950، حتى تقطع هذه المراحل وتصل إلى المجتمع الصناعي فما بعد الصناعي، وحسب روستو يمكن أن ينسب أي مجتمع من حيث مستوى تطوُّره الاقتصادي إلى إحدى المراحل الخمس:

1– مرحلة المجتمع التقليدي. 2– مرحلة التهيؤ للانطلاق.

– مرحلة الانطلاق. 4– مرحلة الاتجاه نحو النُّضج.

5– مرحلة الاستهلاك الوفير.

ويرى روستو أن هذه المراحل ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث . (عبلة عبد الحميد بخاري، ص38–39)

المرحلة الأولى: مرحلة المجتمع التقليدي، وتتميز باقتصاد متخلف جدًّا يتسم بالطابع الزراعي، ويتبع أهله وسائل بدائية للإنتاج، ويلعب فيه نظام الأسرة أو العشيرة دورًا رئيسيًّا في التنظيم الاجتماعي، كما أن الهيكلة الاجتماعية مؤسسة على الملكية العقارية، ويستند نظام القيم إلى "القدرية ومعاداة التغيير"، أما الناتج الوطني فإنه يقسم لأغراض غير إنتاجية، وقد ضرب روستو مثالاً لدول اجتازت هذه المرحلة؛ كالصين، ودول الشرق الأوسط، ودول حوض البحر المتوسط، وبعض دول أوروبا في القرون الوسطى، هذه المرحلة عادة ما تكون طويلة نسبيًّا، وتتميز بالبطء الشديد . (عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، ص 2)

المرحلة الثانية: مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق، لا تختلف هذه المرحلة الجديدة – من حيث البنيان الاجتماعي والقيم والمؤسسات السياسية اللامركزية – اختلافًا جذريًّا عن مرحلة المجتمع التقليدي، ولعل الفارق الرئيس بين المرحلتين لا يعدو أن يكون فارقًا في طبيعة حركية المجتمعين؛ فحركية المجتمع التقليدي لا تتعدى أطرَ ذلك المجتمع؛ لأنها حركية داخلية جزئية بالضرورة، بينما تتميز مرحلة المجتمع المؤهل للانطلاق بظهور نوازع للتحول الجذري، تحول في المؤسسات السياسية – الاقتصادية، وتوسيع آفاق المصالح الفردية والجماعية التي تدفع بأفراد المجتمع إلى العمل المثمر، وإلى أخذ المبادرة.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق، مرحلة حتمية في عملية النُّمو، فإذا تعطلت العقبات التي تعترض سبل التنمية، دخل المجتمع مرحلة الانطلاق، وهي المرحلة التي تسيطر فيها القوى الفاعلة لأجل التقدم في كل مرافق الحياة، فيصبح النُّمو والتنمية ظاهرة طبيعية في المجتمع، وهنا تختلف الحوافز الدافعة في هذا الاتجاه، غير أن أنماط التجارِب التاريخية أظهرت فعالية عاملين

رئيسيين: التكنولوجيا، والثورة السياسية، بمعنى انتقال الحكم السياسي "إلى جماعة تعتبر تحديث الاقتصاد قضية جدية، وتعطيها المقام الأول بين القضايا السياسية" ،

وفي هذه المرحلة ترتفع نسبة الاستثمار من خمسة إلى عشرة بالمائة، فتتوسع الصناعات الجديدة بسرعة وتنشط ويتم تصنيع القطاع الزراعي. (و. و روستو، 1962 ص 18)

المرحلة الرابعة: مرحلة النضج، مرحلة تُعَد فيها الدول المتقدمة اقتصادية؛ حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي، وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها، ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية، وصناعات أكثر طموحًا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية؛ كصناعة الآلات الصناعية، والزراعية، والإلكترونية، والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية.

وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة، فيما يلي:

– التحول السكاني من الريف إلى الحضر، وتحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

– ارتفاع نسبة الفنِّيِّين والعمال ذوي المهارات المرتفعة.

– انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المدربين التنفيذيين.

– النظر إلى الدولة في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية على أنها المسؤولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين. (عبلة عبد الحميد، ص 40)

المرحلة الخامسة: مرحلة الاستهلاك الوفير، وهي المرحلة التي يبلغ فيها البلد شأوًا كبيرًا من التقدم؛ حيث يزيد الإنتاج عن الحاجة، ويعيش السكان في سَعة من العيش، وبدخول عالية، وقسط وافر من سلع الاستهلاك وأسباب الرخاء، ومن مظاهرها:

ارتفاع متوسط استهلاك الفرد العادي من السلع المعبرة (سيارات زيادة الإنتاج الفكري والأدبي للمجتمع). (عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمن بن سانية، ص30)

– نقد النظرية: أجمع الاقتصاديون على فشل هذه النظرية في أمرين: أولهما: إثبات صحة المراحل التاريخية، وثانيهما: في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم، يقدم روستو فهمًا بسيطًا يصور التخلف على أنه تأخر زمني لا أكثر ولا أقل، وبذلك يتجاهل فهم تاريخ الدول المتخلفة، زيادة على اعتباره البلدان النامية وكأنها طبقة أو فئة واحدة، وبصورة أكثر تحديدًا يفترض روستو أن كل هذه البلدان تتعرض لنفس المشاكل، وتعاني من نفس المعوقات، وتتطور تقريبًا بنفس الشكل في عمليتها التنموية؛ فروستو صوَّر لنا مراحل النُّمو الخمسة على شكل (محطة قطار) عن طريقها، وبالضرورة يجب أن تمر كل الدول السائرة في طريق النُّمو، زيادة على هذا فقد أغفل روستو ظرفًا هامًّا من الظروف المهيِّئة للانطلاق في الرأسمالية الغربية، وهو الاستعمار ونهب الثروات، الذي حققت عن طريقه مراحل ازدهارها وتقدمها، في الوقت الذي حرمها فيها الاستعمار من فرص تنمية ذاتها، زعمًا بأن الرأسمالية هي السبيل الوحيد للتنمية والازدهار.(عبد العالي دبلة، 2004 ص1)

٨ – نموذج هارولد ودومار

يُعَد من أكثر النماذج اتساقًا وشيوعًا، تم تطويره في الأربعينيات، ويرتبط باسمي الاقتصاديَّيْن البريطاني "روي هارولد" والأمريكي "إيفري دوما" ، يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنُّمو، يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكمي لرصيد رأس المال بإجمالي الناتج القومي، لتعرف هذه العلاقة والمشكلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال ... فنموذج هارولد دومار يبين أن تحقيق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار السريع لزيادة سرعة النُّمو، وأساس النُّمو أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون

بالاستثمارات الممكنة، أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج – أي معامل رأس المال – فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النُّمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية – فإن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة يختلف اختلافًا كبيرًا، وما ينطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النُّمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار، فكما يلاحظ أن محددات النُّمو طبقًا لنموذج "هارولد دومار" لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا، التي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار، ومن ثم للاستثمار، من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية، في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سدِّ فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية، أو أرباح الاستثمارات الأجنبية في بلادها. (عبلة عبد الحميد بخاري، ص 41–43)

المبحث الثالث: نماذج النمو الاقتصاد واحصائيات الناتج المحلي الإجمالي

المطلب الأول : نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس ونموذج نادي روما

ا. : نظرية التحولات الهيكلية لآرثر لويس

من أشهر نظريات التنمية التي ظهرت في الخمسينيات، والتي تركز على الكيفية التي يتم بواسطتها تحويل اقتصاديات الدول الفقيرة من الاعتماد الحاد على الزراعة إلى الصناعة والخدمات، لتصبح اقتصاداتها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة تقلبات وتغيرات الطلب، كان "آرثر لويس" أول من قدم نموذجًا للتنمية، أساسه التحول من الريف إلى الحضر، أو من الزراعة إلى الصناعة بشكل مقصود ومنطقي، ويتعامل لويس مع اقتصاد مكون من قطاعين.

– أولا: قطاع زراعي تقليدي، أطلق عليه اسم قطاع الكفاف، يتميز بهبوط إنتاجية العمل فيه إلى الصفر، أو أعلى بقليل.

– وثانيا: قطاع صـــناعي؛ حيث ترتفع فيه الإنتاجية وتتحول إليه العمالة الرخيصـة في القطاع التقليدي بشكل تدريجي منتظم، وافترض لويس في تحديد **نظريته** ما يلي:

– أن عملية تحول العمالة من القطاع التقليدي إلى القطاع الصـــناعي ونمو العمالة في هذا الأخير متوقفة على زيادة إنتاج القطاع الصـــناعي والناتج عن زيادة التراكم الرأسمالي.

– أن الطبقة الرأسمالية في المجتمع تعيد استثمار جميع أرباحها.

– أن القطاع الصـناعي يحتفظ بمسـتوى ثابت للأجور عند مسـتوى أعلى من مســـتوى أجر الكفاف الســـائد في القطـاع الزراعي (يفترض أنـه أعلى بنسـبة30%) لتشـكل حافزًا قويًّا لهجرة تدريجية للعمالة إلى القطاع الصـناعي عند زيادة إنتاج هذا الأخير، وبالتالي زيادة الطلب على العمالة فيه.

– أن الزيادة في الإنتاج وخلق فرص جديدة للعمل في القطاع الصـــناعي تتحدد

* نسـبة الاسـتثمارات والتراكم الرأسـمالي في هذا القطاع. (عبلة عبد الحميد بخاري، ص45–46)

إذًا فنظرية التغيرات الهيكلية ترتكز على الآلية التي بوســـاطتها تســـتطيع الاقتصـادات المتخلفة نقل هياكلها الاقتصـادية الداخلية من هياكل تعتمد بشـدة على الزراعة التقليدية عند مســـتوى الكفاف إلى اقتصـــاد أكثر تقدمًا، وأكثر تحضـرًا، وأكثر تنوعًا صـناعيًّا في مجال الصـناعات التحويلية والخدمات؛ إذ تسـتخدم هذه النظرية أدوات النظرية الكلاسـيكية المحدثة لوصـف الكيفية التي على وَفقها تتخذ عملية التحول موقعها، والتغيرات الهيكلية هي التغيرات التي تطرأ بين الأجزاء والكل، وبين الأجزاء بعضـــها مع البعض الآخر من خلال عملية النُّمو، أي هو التغير في الأهمية النسـبية للقطاعات الاقتصـادية، سـواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي أو مدى مساهمتها في استيعاب الأيدي العاملة، أو التغير في نســـبة التجارة الخارجية؛ إذ إن التغيرات طويلة الأجل ليست في حقيقتها سوى نتائج تراكمية لتغيرات متتالية قصيرة الأجل.

تؤكد النظريات الهيكلية على الزيادة في الطلب الاستهلاكي؛ فقد حاولت التعرف على مميزات الهيكل الاقتصـــادي للبلدان النامية، ولا ســيما جمود أو محدودية المرونة في احتمالات الإحلال أو الاستبدال في الإنتاج وفي عناصـر الإنتاج، تلك الصفات أو المميزات التي تحاول أن تؤثر في التكيفات الاقتصادية واختيار الســـياســـة التنموية؛ لذا فإن الهيكليين يركزون على خطط قطاعية معينة، وسياسات اقتصادية محددة، ومثل هذه التوجهات يمكن أن نجدها في عمليات مـعـيـنـة، مـثـل إســـتـراتـيـجـيـة إحـلال الـواردات " IMPORTS SUBSTITUTION" في الاقتصـــاد الوطني، وبقية التغيرات في القطاعات الاقتصادية الأخر .(رغد زكي قاسم، ص68)

نقد النظرية:

– رغم انسـجام النظرية مع التجرِبة التاريخية التي مرت بها دول العالم الغربي، فإنه يصعب انطباقُها على واقع الدول النامية لأسباب ثلاثة، وهي:

– افتراض النظرية لكون التراكم الرأسـمالي وإعادة الاسـتثمار يعمل على خَلْق فرص جديدة للعمل، والواقع يقول بأنه إذا وجهت الاســتثمارات لشــراء معدات رأسمالية، فإن الطلب على العمل سينخفض، كما أن واقع الدول النامية يبين أن الأرباح إنما يعاد استثمارها خارج البلاد لأسباب اقتصادية وسياسية بدلاً من استثمارها في بلادهم.

– افتراض النظرية لوجود فائض عمل في القطاع الريفي يمكن تحويله إلى المناطق الحضرية، بينما يوضح واقع الدول النامية تزاحم المدن، وارتفاع نسبة البطالة فيها.

– افتراض وجود ســوق عمل تنافســي في القطاع الصــناعي، مما يعمل على ثبات الأجور، ولكن كثير من الدول النامية ترتفع فيها الأجور الحقيقية، لوجود النقابات العمالية ذات القوة التســاومية العالية، حتى مع وجود بطالة (عبلة عبد الحميد بخاري، ص47)

II. **نموذج نادي روما (النظرية التقليدية المنقحة للنمو الاقتصادي)**

ويســـمى هذا النموذج بنموذج حدود النُمو (١٩٧٢) ، الذي يشـــير إلى أن الاتجاهات الحالية المتفاقمة لنمو الســـكان وتدنِّي إنتاج الغذاء وتلوث البيئة

ونضـوب الموارد يمكن أن تجعل معدلات النُّمو تصـل إلى نهايتها خلال المائة سنة المقبلة، ويسمى النموذج بنموذج نادي روما؛ لأن الدراسة بدأها نادي روما وأشرف عليها دينيس ميدوس في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا MIT.

– تشـير هذه الدراسـة إلى أن معدل نمو السـكان يكون بشـكل أُسِّـي قياسًـا بالمعروض من الغذاء الذي يتناقص بمرور الزمن، كما أن الإنتاج الصـناعي سـوف ينخفض أيضًـا نتيجة نضـوب الموارد المعدنية في باطن الأرض والنفط أيضًا، ثم ستنتشر المجاعة بنهاية المائة سنة المقبلة. وقد تعرضت هذه النظرية للعديد من الانتقادات؛ حيث إنها افترضـت محدودية التقدم التكنولوجي رغم أن هذا المتغير ينمو على نحو متزايد، كما أن النُّمو السـكاني الذي افترضـته الدراسة ينمو بصورة سريعة يمكن الحد منه طالما يزداد نصيب الفرد من الدخل، وأن النموذج يتجاهل أهمية جهاز الأثمان باعتباره حافزًا للاقتصـاد في اسـتخدام الموارد النادرة والبحث عن البدائل (توفيق عباس، ص 34)

المطلب الثاني: نظرية ثورة التبعية الدولي ونظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن

I. نظرية ثورة التبعية الدولي

أثناء السـبعينيات حظيت نماذج التبعية الدولية بتأييد مفكري العالم الثالث، إن نموذج التبعية الدولية يرى أن دول العالم الثالث محاصـرة بالعراقيل المؤسـسـية والسـياسـية والاقتصـادية، سـواء المحلية أو الدولية، بالإضـافة إلى وقوعها في تبعية وسيطرة الدول الغنية من خلال

علاقتها بها. ضـمن التبعية الدولية توجد ثلاث تيارات فكرية، هي: نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة، نموذج المثال الكاذب، فرضية الثنائية التنموية.

أ- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة:

هذا النموذج تطور غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف.

- باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي، إذًا الكفاح الثوري أو إعادة بناء النظام الرأسمالي العالمي أصبح أمرًا ضروريًّا لتحرير العالم الثالث.

ب - نموذج المثال الكاذب:

يقوم هذا النموذج على ما يعطى للعالم الثالث من نصائح مغلوطة وغير مناسبة؛ فهؤلاء الخبراء يعرضون مفاهيم لا محل لها من الصحة، ونماذج الاقتصاد القياسي لا تتماشى مع واقع الدول، إن العوامل المؤسسية للهياكل الاجتماعية التقليدية كثيرًا ما تغيب من نماذجهم المعروضة، وبالتالي تفشل نماذجهم في إيجاد الحلول الناجعة لدول العالم الثالث.

ج – فرضية الثنائية التنموية:

أظهرت صـــراحة نظريات التبعية الدولية فكرة ثنائية المجتمعات في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، في الدول الفقيرة تتمركز الثروة في أيدي قلة داخل مساحة كبيرة من الفقر.

وللثنائية مفهوم واسع في التنمية الاقتصادية، وهو ما يشير إلى وجود استمرار تزايد الفرق بين الدول الغنية والدول الفقيرة، ومفهوم الثنائية يشـــتمل على أربعة عناصر أساسية:

– توافر مجموعة الظروف المتباعدة في آن واحد وفي مكان واحد (الحديث والتقليدي، المدينة والريف، فئة غنية مع فقراء أكثر) .

– اتساع هذا التعايش واتسامه بالاستمرارية وليس بالمرحلية (أسباب هيكلية لا يسهل إزالتها والقضاء عليها) .

– عدم تقارب الثنائية، بل على العكس فإنها تزداد بكثرة، مثل إنتاجية العمال في الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وتتسع من عام لآخر.

– وأهم خواص الثنائية يكمن في عدم تأثير القطاع المتخلف بالرواج أو الانتعاش الموجود في القطاع المتقدم، بل على العكس بدلاً أن تتقلص الفجوة فإنها تتسع. (صليحة مقاوسي، ص 11–12)

II. **نظرية النُّمو المتوازن وغير المتوازن**

وهي للاقتصادي روز نشتاين رودان، ومُفاد نظريته: لكي ينتشل الاقتصاد من دائرة الفقر والتخلف لا بد أن تكون برامج التنمية ضـــخمة متلاحقة، وأن تتســم برامج الاستثمار بالدفعة الكبيرة "Big Push" حتى يمكن التغلب على القصور الذاتي للاقتصاد الراكد ودفعه نحو مستويات أعلى للإنتاج والدخل، وأن الحكومة يجب أن تقوم في البلاد النامية بإعداد مشروعات التنمية كوحدة.. ذلك لضمان زيادة الدخل بقدر يكفل زيادة الطلب الفعال، ومن ثم نجاح المشـــروعات في مجموعها، ولضمان معدل مناسب ومرتفع للادخار في اقتصاد يتميز بانخفاض مســـتوى الدخل عن طريق زيادة في الاســـتثمار يمكن تحقيقها بتحريك موارد إضافية كامنة، مثل القوة العاملة العاطلة، وفي الوقت نفسه

يجب أن تتخذ بعض التدابير الخاصة، عن طريق الضرائب لرفع المعدل الحدي للادخار على هذا الدخل الإضـافي، ومن أجل نجاح نموذجه يؤكد رودان على وجوب توافر رؤوس الأموال من مصادر داخلية وخارجية.

أما راجنار نيركسـة R. NURKSE فيرى أن النُّمو المتوازن يمكن تحقيقه فقط بالقيام بموجة كبيرة من الاستثمارات في عدد من الصناعات حتى يتسع نطاق السـوق ويزيد بالتالي الطلب على منتجاتها، وهو من الاقتصـاديين الذين أيَّدوا وبشدة حاجة البلاد النامية إلى معدل مرتفع للاستثمار في بدء مرحلة تنميتها.

أما بخصـوص فكرة النُّمو غير المتوازن فقد بلور هيرشـمان معالمها بعدما انتقد أقطاب النُّمو والنُّمو المتوازن، وأكد أن الخطة التنموية التي تطبق إسـتراتيجية النُّمو غير المتوازن المقصـود هي أفضـل طريقة لتحقيق التقدم؛ ذلك لأن الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية الرائدة هوالذي يقود استثمارات جديدة، وأن عملية التنمية تحتاج إلى عدم التوازن في بداية مراحلها؛ حيث ينتقل النُّمو من القطاعات القائدة إلى القطاعات التابعة، وهذا لخلقها الوفرات الخارجية التي تسـتفيد منها باقي القطاعات، وكل مشـروع جديد من شـأنه أن يولد وفرات ومزايا (أرباح المنظمين الخواص، والأرباح الاجتماعية) يستفيد منها كل مشروع آخر جديد، وهكذا، كما أن البلدان النامية تحتاج إلى دفعة قوية لتمويل البرنامج الاستثماري الضخم المخصص لبعض الصناعات، وليس كلها، وهو ما حدث في الولايات المتحدة أو اليابان، وحيث إنه لا يوجد أي بلد قادر على توفير التمويل اللازم لكل القطاعات، يتوجب على المخطط الوطني توجيه الاستثمارات لبناء رأس المال الاجتماعي، أو لإقامة النشـاطات الإنتاجية المباشـرة؛ حيث يخلق أحدها وفرات خارجية، بينما يستفيد منها الآخر، وكل تطور للأول يشجع الاسـتثمار الخاص، وهذا العمل من شـأنه أن يخلق عدم التوازن الاقتصـادي الذي يعتبر القوة الدافعة للنمو، وهو يحدث في مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مسـتويين، إما اختلال التوازن بين قطاع رأس المال الاجتماعي وقطاع الإنتاج المباشـر، أو الاختلال داخل القطاع نفسـه، مع اشـتراط أن يكون القطاع الرائد يحتوي على أكبر قدر من قوة الدفع للأمام والخلف، فمثلاً يؤدي إنشاء صناعة

السـيارات إلى خلق صـناعة الإطارات والزجاج والبطاريات، كما يؤدي إلى دفع المستثمرين لإنشاء الصناعات الوسيطة.

يعاب على النظرية افتراضها تماثل الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بين كل البلدان أو بعضـــها (خاصـــة بين البلدان النامية والصـــناعية) ، هذه الأخيرة التي ورثت نظامًا اقتصـاديًّا هشًّـا، لعب الاسـتعمار والظروف التاريخية المرتبطة بنشأة النشاط الاقتصادي دورًا مهمًّا في حالة التخلف التي تعاني منها هذه البلدان، كما أنها أهملت الأخطاءَ التخطيطية في دراســة العلاقات التبادلية بين القطاعات التي يمكن أن تقود إلى الاتجاه الســـلبي في تطور القطاعات نفسـها أو باقي القطاعات التابعة لها، بمعنى: قد تكون قوة الدفع للأمام والخلف ذات أثر سلبي، يعمق أزمة التنمية فيها أكثر فأكثر (كبداني سيد احمد ،2012 ص 69-70)

كانت هذه أهم النظريات المقدمة لتفســـير نمط وعملية النُّمو الاقتصـــادي في العصر الحديث.

المطلب الثالث: احصائيات الناتج المحلي اجمالي لسنتي 2020و2021

احصائيات سنة 2020

الجدول رقم11: قيم الناتج المحلي الإجمالي 2020

الرتبة	الدولة	القيمة
1	مصر	412246049856,462
2	الامارات	383342656303,629
3	العراق	178917080452,31
4	الجزائر	168310463422,672
5	قطر	161416823761,21
6	المغرب	123866072116,035
7	الكويت	104326525025,932
8	السودان	81244322707,0479
9	عمان	80246616464,6549
10	تونس	45037824611,1901
11	الأردن	41238673866,8076
12	البحرين	33258424204,4726
13	سوريا	15096250725,9744

المصدر: البنك الدولي

ومن المعطيات التي لدينا من البنك الدولي لبعض الدول العربية التي درسناها في هذا المحور يمكن القول ان دولة مصر احتلت المرتبة الأولى من بين هذه الدول المدروسة في سنة 2020 لما كانت ازمة كورونا بقيمة 412246049856,462 وأتت دولة الامارات العربية في المرتبة الثانية بقيمة 383342656303,629 وتوالت الدول كما هو موضح في الجدول السابق والتمثيل البياني وكانت اخر مرتبة لدولة سوريا بقيمة 15096250725,9744

الشكل رقم 13: يوضح الناتج المحلي لبعض الدول العربية سنة 2020

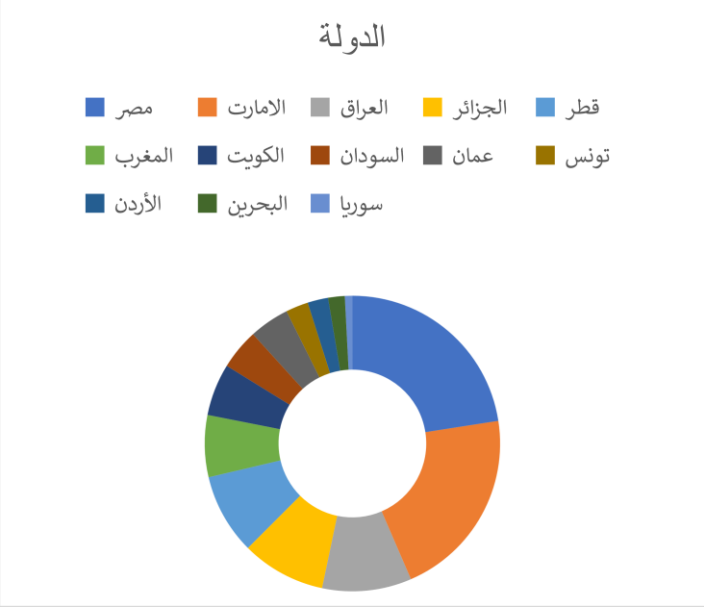

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الدولي

احصائيات 2021

الجدول رقم 12: الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021

الرتبة	الدولة	القيمة
1	مصر	425960412713,50
2	الامارات	398355489726,86
3	العراق	183896942952,40
4	الجزائر	174201329643,30
5	قطر	163984573110,55
6	المغرب	123866072116,04
7	عمان	82728063878,00
8	السودان	79726256121,37
9	تونس	46984709045,01
10	الأردن	42157528600,23
11	البحرين	33998540960,67
12	الكويت	-
13	سوريا	-

المصدر: البنك الدولي

حسب المعلومات التي لدينا من بنك الدولي بالنسبة لدول التي درسناها فان القيم لم تختلف عن السنة السابقة لها الا في القليل و أي اغلب الدول حافظت على ترتيبها و بالنسبة لدولتي الكويت و سوريا لم تكن لها احصائيات في هذه السنة زيادة في القيمة مثل دولة الجزائر قيمتها 174201329643,30 و انخفاض في قيمة مثل السودان أصبحت قيمتها 79726256121,37 كما هو موضح أعلاه

الشكل رقم14: يوضح الناتج المحلي الإجمالي لسنة

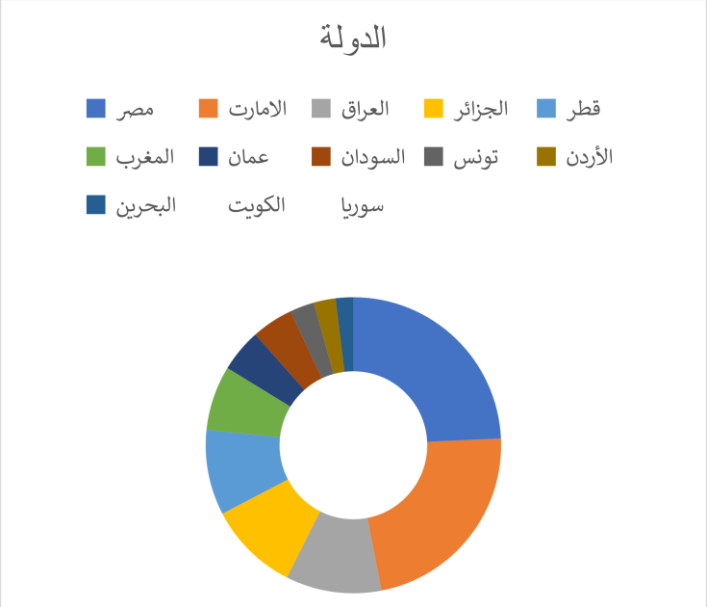

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البنك الدولي

الفصل الثالث

المبحث الأول: الدراسات السابقة:

أ- الدراسات العربية

- **دراسة 1: (محسن خضير عباس، مصطفى راشد علي) بعنوان "تحليل أثر الاقتصاد الرقمي على التنمية في بيئة الدول العربية: بلدان مختارة "**

ان التحولات الكبيرة التي طرأ ت على النظام الاقتصادي بشكل عام بسبب ما شهده قطا ع تكنولوجيا والمعلومات والاتصالات من نمو متسارع وبشكل متكامل والتي بلغت ذروتها في اندماج تكنولوجيا الأجهزة الكمبيوتر والاتصالات والذي كان من نتائج هذا الاندماج والتحول العلمي التكنولوجي ظهور ما يسمى بمجتمع الاقتصاد الرقمي او الاقتصاد الجديد او اقتصاد الأنترنت ومن ابرز صور هذا الاقتصاد هو التجارة الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية والادارة الإلكترونية ، كما ان هذا المجتمع تشكل فيه المعلومات المورد الاساسي على العكس من القطاعات الاقتصادية الأخرى التي تعتمد على الموارد الطبيعية ، لذا اصبح لزاما على جميع البلدان مواكبة الدول المتقدمة التي قطعت شوطا كبيرا في عالم الرقميات من خلال زيادة الانفاق على مشاريع البحث و التطوير وتنمية الموارد البشرية وزيادة قدراتهم المعرفية وتوفير البنى التحتية ، كون الاقتصاد الرقمي احد العوامل الداخلة في معادلة النمو الاقتصادي بعدما كان سابقاً يعتبر متغير خارجي لذا فان قوة الأمم لا ينظر لها من ناحية امتلاكها للثروات الاقتصادية فحسب انما مقدار امتلاكها المعلومات و قدرتها في توظيف هذه المعلومات في أنشطتها الاقتصادية الحقيقية و اهم نتائج التي توصلنا اليها يعتبر الاقتصاد الرقمي من الاقتصادات المهمة الى جانب القطاعات الاقتصادية الأخرى كونه يساهم في نسبة من ايرادات الناتج المحلي الإجمالي وان كانت بمستويات منخفضة في البلدان العر بية. ان المعلومات ووسائل الاتصال والأنترنت هي قوة الثورة الرقمية كون الاقتصاد الرقمي قائم على المعلوماتية والثورة الفكرية ولم تعتبر الموارد الطبيعية هي الدوافع نحو تطور الاقتصاد. ضعف البنى التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك انخفاض نسبة الانفاق على مشاريع البحث والتطوير أحدث فجوة رقمية كبيرة بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة

- **دراســـة 2 (أماني فوزي الجندي، شـــيماء احمد حنفي) بعنوان "العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصاد تحليل قياسي لبعض الدول العربية "دراسة قياسية 2008- 2017**

يعد الاقتصــاد الرقمي متغيرا حديثا وفاعلا في النمو الاقتصــادي، حيث يســهم بآليات مباشرة وغير مباشرة في زيادة الإنتاج والإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج. وفي هذا السياق، تستهدف الدراسة دراسة العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصــادي في مجموعة من الدول العربية تشمل 11 دولة خلال الفترة الزمنية (2008-2017) ويســتند هذا الى نظرية النمو النابع من الداخل، اذ يشــتمل النموذج القياسي على بحث أثر ثلاث متغيرات تشمل التكوين راس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والمشـــاركة في قوة العمل منســـبة من اجمالي الســـكان في الفئة العمرية (15- 64) ومؤشـــر الجاهزية التكنولوجيا والرقمية ممثلا الاقتصـــاد الرقمي. وتبين النتائج الأثر الإيجابي للتطور في الجاهزية التكنولوجية والرقمية على نمو الاقتصادي في الدول العربية محل الدراسة. وفي ضـوء هذه النتائج تظهر أهمية زيادة الاسـتثمارات في البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، وتعزيز القدرات البشـرية في مجال تقنيات المعلومات والاتصـالات، وسـن التشـريعات الخاصـة بحماية المعاملات الالكترونية، هذا بالإضـافة الى تطوير الحكومة الرقمية لتحفيز بيئة الاعمال وتعزيز الثقة والشـــفافية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

- **دراسة 3 (د/ عبد الرحمن فرج السيد مصطفى) "بعنوان دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي " دراسة قياسية 2000-2020**

مكنت الثورة التي شـــهدها العالم في مجال المعلومات والاتصـــالات خلال التسـعينيات من القرن الماضـي من تعزيز دور الاقتصـاد الرقمي في العديد من مناحي الحياة، حيث أصـــبحت تكنولوجيا الاتصـــالات وتقنية المعلومات تلعب الدور الأسـاسـي في القطاعات الاقتصـادية المختلفة من خلال المسـاهمة في زيادة مستوي الكفاءة عبر عنصرين أساسيين(تقليل التكلفة ،واختصار الوقت)

و تهدف هذه الدراسة على توضيح دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي فيما يتعلق بالبيانات الخاصة والمتوفرة عن المتغيرات التي تستخدم

في الاختبارات تم استخدام بيانات تعبر عن الاقتصاد المصري خلال الفترة 2000-2020 وفقا ألحدث البيانات المتاحة من البنك الدولي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، و تم استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلكين CPI(100 = 2010)، للحصول علي القيم الحقيقية لتلك المتغيرات المعبرة عن (الناتج المحلى الإجمالي، الإنفاق الاستثماري على التكنولوجيا الرقمية) ومن بين النتائج المتحصل عليها عدم وجود

أ-استقرار السلسلة الزمنية في المستوي في معدلات الميل والقاطع خلال فترة الدراسة نتيجة لتحكم به من عوامل خارجية تؤثر على السلسلة.

ب-وجود استقرار للسلسلة الزمنية عند وجود الميل والقاطع فيوجد اختلاف واحد او اختلافين خلال فترة الدراسة نتيجة مما يجعل السلسلة يمكن التنبؤ من خلالها.

ج- وجود ارتباط خطي الذاتي للأخطاء وذلك بعد استخراج القيمة المحسوبة من جدول الانحدار الخطي ومقارنتها بالقيم الجدولية.

- **دراسة4 (د. زينب هادي نعمه يوسف الخفاجي) بعنوان تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013) مع الاشارة للعراق دراسة قياسية**

التغييرات الجوهرية في هيكل الاقتصاد العالمي، استندت الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنتج نوعا جديدا من الاقتصاد أصبح يعرف بالاقتصاد الرقمي حيث أصبح المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي العالمي لأنه يقوم على المعرفة العلمية التي أدت إلى زيادة كفاءات الإنتاج مما أدى إلى اشتداد الصراع الاقتصادي وكسب الرهان وتحقيق المنافسة لمن أصبح عناصر التقدم العلمي. بهدف تحديد اثر متغيرات الاقتصاد الرقمي المتمثلة بـ (الصادرات الالكترونية ، الاستيرادات الالكترونية ، التجارة الالكترونية، عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المسجلة) في متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة بـ (الناتج المحلي الاجمالي، البطالة،

التضـخم) تم تقسـيم المتغيرات المسـتقلة الى قسـمين رئيسـين، الاول يشـمل (الصادرات الالكترونية، الاستيرادات الالكترونية، التجارة الالكترونية) والثاني يتمثل بـــــــ (عدد مستخدمي الانترنت، عدد مستخدمي الموبايل، عدد براءات الاختراع المســـجلة) واثرها في كل متغير من متغيرات الاقتصـــاد الكلي، وتم اسـتخدام أسـلوب الانحدار البسـيط للمجموعة الاولى والانحدار الخطي المتعدد للمجموعة

الثانية , وتم تقدير قيم المعلمات بطريقة المربعات الصـــغرى الاعتيادية (The method of ordinary Least Squares)(OLS)على اعتبـار أن هـذه الطريقة تمتاز بكونها تعطي افضـــل التقديرات الخطية المتحيزة وباســـتخدام برنامج (Eviews 7) النتائج المتحصل عليها

أ–وجود علاقة عكســية بين زيادة صـــادرات تكنولوجيا المعلومات والاتصـــال والبطالة ولو بنسـب منخفضـه جدا ان الصـادرات ونسـب نموها يؤثر في خفض البطالة.

ب– اما عن أثر التجارة الالكترونية في معدل البطالة وجد ان هناك علاقة طردية الا انها ضـعيفة وذلك لانخفاض معدلات البطالة في الامارات وضـعف تأثير التجارة الالكترونية عليها. وضـــح النموذج انه لا علاقة معنوية بين متغيرات الاقتصاد الرقمي (التجارة الالكترونية، مستخدمي الانترنت، مستخدمي الموبايل، براءات الاختراع) والتضـــخم فهو يتأثر بمتغيرات مســتقلة لم يشــملها النموذج.

- **دراســـة 5 (بوعلاقة العيد، كبير مولود) تحت عنوان "قياس أثر الاقتصـــاد الرقمي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية " 2000–2019**

تهدف هذه الدراسـة الى معرفة تأثير الاقتصـاد الرقمي ممثلا في عدد مشـتركي الانترنت و عدد مشتركي الهاتف المحمول على النمو الاقتصادي في الجزائر ، خلال الفترة 2000–2019 و ذلك بالاعتماد على الدراسـة القياسـية من خلال اسـتعمال نموذج شـعاع تصـحيح الخطأ VECM وقد لخصـت هذه الدراسـة الى وجود علاقة وحيدة للتكامل المشـــترك في المدى البعيد بين تأثير الاقتصـــاد الرقمي من خلال التـأثير كـل من المشـــتركين في الهـاتف الثـابـت و عـدد

المشـتركين في الهاتف على الناتج المحلي الإجمالي و هو الامر المقصـود من الاقتصاد الرقمي من اجل التدخل في زيادة معدلات النمو الاقتصاد .

- **دراســة 6 (ســناء محمد عبد الغني) بعنوان "انعكاســات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر" فترة 2010-2020 دراسة قياسية**

تجسد الهدف الرئيس للبحث في دراسة انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على النمو وذلك ســـعيا التعرف على طبيعة وأهمية التحول الرقمي كأحدً الاقتصــادي في مصــر، نحو ابتكارات تكنولوجيا المعلومات والكشــف عن أهم عوامل ومحددات نجاح استراتيجيات التحول الرقمي بالإضافة إلى تحديد طبيعة التحديات التي تواجه تنفيذ آليات التحول الرقمي واستخلاص انعكاسات تطبيق آليات التحول الرقمي على النمو الاقتصادي في مصر .توصل البحث إلي أنه يتطلب نجاح التحول الرقمي كأحد ابتكارات تكنولوجيا المعلومات، تغيير نظم التعليم والتعلم لتوفير مهارات جديدة وكوادر بشـرية مسـتقبلية قادرة على تحقيق التميز في العمل الرقمي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما أكدت المؤشـــرات الكمية حرص الدولة المصرية على تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي باعتباره أحد الأعمدة الرئيسية في بيئة ريادة الأعمال المصرية، وتبين في البحث أيضـا أن الاســتثمار في الاقتصـــاد الرقمي بمصـــر والعمل علي رفع كفاءة القطاع الرقمي بما يمكن من قياس الفجوة الرقمية بين مصـــر والعالم المتقدم وفقا لمعايير موحدة كما توصـــل البحث إلى وجود عالقة إيجابية بين تطبيق آليات التحول الرقمي و تعزيز النمو الاقتصادي في مصر.

- **دراســة 7 (د. خربو ش محمد، د. لعو ج بن عمر) بعنوان "واقع الاقتصــاد الرّقمي وأثره على النمو الاقتصــادي في الجزائر دراســة قياســية (1990-2020)**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 الى 2020 وذلك باستعمال منهجية التكامل المشـترك ونموذج الانحدار الذاتي VAR. أظهرت نتائج الدراسـة عدم وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة: معدل النمو

الاقتصـادي، اشـتراكات الهاتف الثابت والنقال لكل 100 نسـمة، نسـبة الافراد الذين يستخدمون الانترنت الى اجمالي السكان، ومعدل التضخم

ب- الدراسات باللغة الأجنبية

دراسة1: (Bukht and Heeks,2017)

بعنوان

Defining Conceptualizing and Measuring the Digital Economy, Working paper, Center for development informatics

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير تعريف لاقتصاد الرقمي وتقدير حجمه .توصلت الدراسة إلى أن:

أ- وجد أن هناك ثالثة تعريفات ذات صـلة، إذ أن جوهر الاقتصـاد الرقمي هو القطاع الرقمي أي قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات الذي ينتج السـلع والخدمات الرقمية التأسيسية

ب -يتكون الاقتصـاد الرقمي الحقيقي، الذي يعرف بأنه ذلك الجزء من الناتج الاقتصـادي المسـتمد فقط أو بشـكل أسـاسـي من التقنيات الرقمية مع نموذج أعمال يعتمد على السلع أو الخدمات الرقمية، من القطاع الرقمي بالإضـافة إلى الخدمات الرقمية والمنصة الناشئة .

ج- يشـكل الاقتصـاد الرقمي نحو 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ونحو 3 % من العمالة العالمية- .

دراسة 2 :(Mueller ;2017)

تحت عنوان

Measuring and Mapping the Emergence of the Digital Economy : A Comparison of the Market Capitalization in Selected Countries, Chapter from a book, Digital Policy, Regulation, and Governance, Emerald.

هدفت هذه الدراسة إلى تطوير طريقة لقياس الاقتصاد الرقمي باستخدام نهج قياس تمثيلي واستخدامه لتحليل أمريكا وألمانيا وكوريا والسويد، من خلال قياس القيمة السوقية للبلدان المختارة بالمقارنة مع مرور الوقت باستخدام قواعد البيانات المالية وتوصلت الدراسة إلى أن :

أ- تتصدر أمريكا من حيث القيمة المطلقة والنسبية، فالشركات البالغة نحو 11 شركة صاحبة أكبر قيمة سوقية أمريكية الجنسية .

ب – احتياج ألمانيا اتخاذ تدابير سياسية لتحسين القدرة التنافسية في مجال الاقتصاد الرقمي

المبحث الثاني: طريقة والأدوات

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة قمنا باستخدام بيانات مقطعية زمنية تتمثل في: متغير الناتج المحلي الاجمالي للفرد(GDP) ويمثل المتغير التابع، وستة متغيرات مستقلة تتمثل في: مؤشر التضخم (INF)، مؤشر إجمالي تكوين راس المال(GFCF) ، مؤشر اجمالي تعدد السكان (POP)، مؤشر مستخدمون الهاتف النقال (FTS)، مؤشر مستخدمون الانترنت (IUI) ، مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) وذلك في مدة زمنية تمتد من 1990 الى 2021 أي 31 سنة، هذه البيانات تمثل 10 دولة عربية، و تم الحصول على هذه البيانات من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي (مؤشرات التنمية العالمية)WDI ، و تم استخدام نماذج البانل و طريقةRobust لتقدير النموذج العام للدراسة ، إضافة الى التحليل الوصفي للعينة من خلال المتوسطات و الانحرافات، و القيم الصغرى و الكبرى، بالاستعانة بالبرنامج stata 15 .1

لذا يمكن **صياغة البرنامج التالي:**

$$Y_{it} = \alpha + \beta_1 X_{it} + \cdots + \varepsilon_{it}$$

$$\mathbf{i = 1,\ 2,\ \ldots N,\ t = 1,\ 2\ \ldots T}$$

$$GDP_{it} = \alpha + \beta_1 FTS_{it} + \beta_2 IUI_{it} + \beta_3 FDI_{it} + \beta_4 POP_{it} + \beta_5 INF_{it} + \beta_6 GFCF_{it}$$

ان النموذج السابق يتمثل في المعادلة ذات المعالم التالية GDP :المتغير التابع، FDI; IUI; FTS; POP; GFCF, INFوالتي تمثل المتغيرات

المســـتقلـة، iيمثـل الـدول من 1 الى10، t ويمثـل الزمن من2020الى 2021، و βيمثل معاملات المتغيرات المستقلة، eيمثل البواقي

الجدول رقم12: التحليل الوصفي

المتغيرات	المشاهدة	المتوسط	الانحراف	القيمة الصغرى	القيمة الكبرى
GDP	320	1.010000	9.400001	9.010000	42.60000
FTS	320	10.00932	7.683171	0.2818932	31.4821
IUI	296	24.67064	30.27404	0	100
FDI	318	1.590000	3.290009	1.020000	2.070000
POP	320	2.330000	2.390000	0.517418	1.090000
INF	288	15.1377	47.71114	16.11733	448.5
GFCF	307	22.39808	7.971939	0.7344631	43.07444

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

من خلال الجدول رقم 12 نلاحظ أن عدد المشـاهدات لكل متغير هي مشـاهدة تختلف من مؤشــر لأخر اما بالنســبة لتابع فعدد المشــاهدات كان 320، اما بالنسـبة للمتوسـطات فمثلا وجد ان متوسـط الناتج المحلي الإجمالي للفرد يقدر بــ1.010000، أكبر قيمة42.600000وأصغر قيمة 9.010000نفس الامر بالنسبة للمتغيرات الأخرى

الجدول رقم 13: الارتباطات بين المتغيرات

	GDP	FTS	IUI	FDI	POP	INF	GFCF
GDP	1.0000						
FTS	0.1698	1.0000					
IUI	0.3588	0.4908	1.0000				
FDI	0.6493	0.3948	0.4128	1.0000			
POP	0.6398	-0.3580	-0.1286	0.2278	1.0000		
INF	-0.0885	-0.2718	-0.1889	-0.0881	0.0369	1.0000	
GFCF	-0.1193	0.0444	0.2309	0.0063	-0.1327	-0.3505	1.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

نلاحظ من خلال الجدول المتعلق بالارتباطات ان هناك وجود ارتباط طردي ضعيف جدا بين مؤشر مستخدمين الهاتف النقال والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجود ارتباط طردي ضعيف بين مؤشر مستخدمين الانترنت والناتج المحلي الإجمالي للفرد، وجود ارتباط طردي قوي بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد والاستثمار الأجنبي وكذلك مع تعدد السكان الإجمالي اما بالنسبة للتضخم وجود ارتباط عكسي ضعيف بين الناتج المحلي الإجمالي للفرد، وكذلك نفس الشيء بالنسبة لإجمالي تكوين راس المال الثابت

المبحث الثالث: بيانات السلاسل الزمنية المقطعية البانل

تعريف البانل

بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel Data المصطلح القديم (longitudinal Data) عبارة عن بيانات مستمرة لعدة مشاهدات وعدة ظواهر أو متغيرات عبر عدة فترات زمنية، وعرف تطورا حقيقيا بداية من مؤتمر الاقتصاد القياسي للبيانات المقطعية بباريس في أوت 1977 المنظم من طرف Pascal Mazodier.

-البيانات المقطعية لها بعدين:

1- بعد مقطعي او مكاني Spatial (cross-Section) (المقاطع يمكن ان تكون بلدان، ولايات، قطاعات، مؤسسات، ...)

2- بعد الزماني أي سلسلة زمنية (سنوية فصلية شهرية يومية ...)

أنواع نماذج السلاسل الزمنية المقطعية: يوجد ثلاث نماذج

1. نموذج الانحدار التجميعي ويرمز له ب (PRM)
Pooled Regression Model (PRM)
2. نموذج التأثيرات الثابت ويرمز له ب (FEM)
Fixed effects Model (FEM)
3. نموذج التأثيرات العشوائية ويرمز له ب (REM)
Random effects Model (REM)

نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

- نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية A Typical panel Data

- أشكال نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعيةPanel Data Forms هناك (المقاطع المدرجة داخل الزمن او الزمن مدرج داخل المقاطع)
- بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة والغير متوازنة: Balanced and unbalanced Panel

- بيانات السلاسل الزمنية المقطعية المتوازنة لا تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع لها نفس عدد المشاهدات)
- بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الغير متوازنة تحتوي على بيانات مفقودة (المقاطع ليس لها نفس عدد المشاهدات).

- بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الطويلة والقصيرة Long and short Panel Data

- إذا كان: T>N البيانات المقطعية طويلة Long Panel Data
- إذا كان: T<N بيانات السلاسل الزمنية المقطعية قصيرة short Panel Data

حيث: T عدد الفترات الزمنية (عدد السنوات مثلا إذا كانت السلسلة سنوية)، N عدد المقاطع (عدد الدول)

مزايا نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

1- عينة كبيرة 2- أكبر درجات الحرية

3- أكثر تغيير 4- أكثر معلومات

5- أقل تعدد خطي 6- إمكانية مهمة جدا مقارنة المقاطع(البلدان) أو الدول فيما بينها أو مقارنة المقطع(البلد) الواحد حسب عدة فترات. 7- تمكننا نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية الديناميكية من دراسة طبيعة التأثير المتبادل بين المتغيرات في المدى القريب والبعيد.

الجدول رقم14: تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

المتغيرات	نموذج الانحدار		نموذج الاثار الثابتة		نموذج الأثار العشوائي	
الثابت	1.97000	0.158	-3.25000	0.000	1.38000	0.409
FTS	1.790000	0.004	1.33000	0.000	1.46000	0.000
IUI	7.81000	0.000	2.9000	0.000	3.19000	0.000
FDI	11.13908	0.000	.9657324 0	0.034	1.156522	0.016
POP	2380.401	0.000	4949.757	0.000	4728.013	0.000
INF	-8.46000	0.249	-9.14000	0.000	-9.83000	0.000
CFGF	-1.48000	0.000	-3.25000	0.000	-1.83000	0.000
OBS	265		265		265	
R^2	0.7557		0.9000		0.8991	
F/WALD CHI2	132.99		373.32		1964.09	
Statistique	0.0000		0.0000		0.0000	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

نموذج الانحدار التجميعي:

نلاحظ أن النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصـائيا حيث وجدنا أن قيمة فيشـر تســاوي 132.99وذات دلالة معنوية 0.0000 ومعامل تحديد بلغ ،0.7557 اما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا كل المتغيرات التفسيرية معنوية الا التضخم ليس معنوي: مســتخدمين الهاتف النقال حيث معامله يقدر ب 1.79000 بمعنوية 0.004، مستخدمين الانترنت 7.81000بمعنوية 0.000، الاستثمار الأجنبي المباشــر 11.13908بمعنوية 0.000، تعدد الســكان 2380.401 بمعنوية 0.000، التضـخم8.46000-لامعنوية 0.249 ، اجمالي تكوين رأس المال 1.48000- بمعنوية 0.001 .

نموذج الاثار الثابتة:

نلاحظ أن النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصـائيا حيث وجد أن قيمة فيشـر تسـاوي373.32 ذات دلالة معنوية 0.0000 ومعامل تحديد بلغ ،0.9000 اما بالنسـبة لمعلمات النموذج فوجدنا كل المتغيرات التفسـيرية معنوية حيث جاءت كالتالي: مسـتخدمين الهاتف النقال حيث معامله يقدر ب 1.33000بمعنوية 0.000، مستخدمين الانترنت 2.9000 بمعنوية 0.000، الاسـتثمار الأجنبي المباشـر 0.9657324 بمعنوية 0.034، تعدد السـكان 4949.757 بمعنوية 0.000، التضخم9.14000-بمعنوية 0.000، اجمالي تكوين رأس المال 3.25000- بمعنوية 0.001.

نموذج الاثار العشوائي:

نلاحظ أن النموذج معنوي وبالتالي مقبول احصـائيا حيث وجدنا أن قيمة Waldتسـاوي 1964.09 وذات دلالة معنوية 0.0000 ومعامل تحديد بلغ ،0.8991 اما بالنسبة لمعلمات النموذج فوجدنا كل المتغيرات التفسيرية معنوية حيث جاءت كالتالي: مسـتخدمين الهاتف النقال حيث معامله يقدر ب 1.46000بمعنوية 0.000، مسـتخدمين الانترنت 3.19000 بمعنوية 0.000، الاسـتثمار الأجنبي المباشـر1.156522 بمعنوية 0.016، تعدد السكان 4728.013بمعنوية 0.000، التضخم9.83000-بمعنوية 0.000، اجمالي تكوين رأس المال 1.83000- بمعنوية 0.000.

* **اختبار التجميعية: (test Poolability)** بين PRM و FEM: في هذا الاختبار نقوم بالمفاضـــلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج الاثار الثابتة لتحديد أي النموذجين أفضـل من خلال اختبار F (test Chow) ، اما بالنسـبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H0 : أفضلPRM

H1: أفضلFEM

الجدول رقم 15: اختبار F

قيمة F	معنوية الاختبار
337.75	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSTATA 15.1

بما أن الاختبار الموجود في الجدول رقم 15معنوي فنرفض الفرضـية الصـفرية ونقبل الفرضـية البديلة والتي مفادها أن نموذج الاثار الثابتة أفضـل من نموذج الانحدار التجميعي.

* **اختبار التجميعية (test Poolability)** بين PRM و REM : في هذا الاختبـار نقوم بـالمفـاضـــلـة بين نموذج الانحـدار التجميعي ونموذج الاثـار العشـــوائية لتحديد أي النموذجين أفضـــل من خلال اختبار Pagan and Breusch، اما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H0 : أفضلPRM

H1: أفضلREM

الجدول رقم16: اختبار chibar2

قيمة Chibar2	معنوية الاختبار
893.07	0 .0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSTATA 15.1

بما أن الاختبار الموجود في الجدول رقم 16 معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج الاثار العشوائية أفضل من نموذج الانحدار التجميعي.

* **اختبار التجميعية (test Poolability)** بين FEM و REM : في هذا الاختبار نقوم بالمفاضلة بين نموذج الاثار الثابتة ونموذج الاثار العشوائية لتحديد أي النموذجين أفضل من خلال اختبار **Sargan-Hansen**، اما بالنسبة لفرضيات النموذج فهي كالتالي:

H0 : أفضلFEM

H1:أفضلREM

الجدول رقم17: اختبار **Sargan-Hansen**

قيمة CHI2	معنوية الاختبار
84.379	0.0000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSTATA 15.1

بما أن الاختبار الموجود في الجدول رقم 17 معنوي فنرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة والتي مفادها أن نموذج الاثار الثابتة أفضل من نموذج الاثار العشوائية.

الجدول رقم 18: اختبار ثبات التباين

قيمة wald chi2	معنوية الاختبار
1125.34	0.000

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSTATA 15.1

من قيمة المعنوية للاختبار نلاحظ ان الاختبار معنوي وبالتالي وجود مشكلة عدم ثبات التباين في البيانات محل الدراسة.

الجدول رقم 19: اختبار الارتباط الذاتي:test Wooldridge

قيمةF	معنوية الاختبار
8.646	0.0165

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامجSTATA 15.1

من خلال الجدول رقم 19 نلاحظ ان الاختبار معنوي، ومنه نستنتج ان النموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي

تقدير نموذج الدراسة: من خلال الاختبارات السابقة والنتائج المتحصل عليها وجدنا أن أفضل نموذج لتقدير نموذج الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة الا انه يعاني من مشكلتين الأولى تتمثل في عدم ثبات التباين والثانية مشكلة الارتباط الذاتي، وعليم سنستخدم طريقة Robust والتي تساعد في تصحيح النموذج والذي جاءت صيغته كالتالي:

الجدول رقم 20: تقدير نموذج الدراسة

المتغيرات	المتغير التابع GDP			
المتغيرات المستقلة		معنوية المعاملات		
	معاملات المتغيرات المستقلة	قيمة T	قيمة المعنوية	
FTS	1.330000	1.33	0.213	غير معنوي
IUI	2.900000	3.55	0.006	معنوي
FDI	0.9657324	0.74	0.478	غير معنوي
POP	4949.757	8.63	0.000	معنوي
INF	-9.140000	-2.05	0.071	معنوي
GFCF	-5.880000	-1.15	0.280	غير معنوي
C	-3.250000	-1.64	0.136	غير معنوي
R^2	0.900			النموذج معنوي
F	7004.28			
Statistique	0.000			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 15.1

ومن خلال الجدول السابق نستخرج معادلة النموذج الممثل الاثار الثابتة كما يلي:

$$GDP=-3.250000+1.330000FTS+2.900000IUI$$
$$+0.9657324FDI+4949.757POP-9.140000INF$$
$$-5.880000GFCF + ei$$

مناقشة النتائج :

من خلال ما سبق حصلنا على النتائج التالية:

النموذج المناسب لدراسة هو نموذج الاثار الثابت

وجود أثر إيجابي غير معنوي لمستخدمين الهاتف النقال على النمو الاقتصادي، برغم من ان الدول العربية عملت على تطوير بنيتها التحتية الاتصالات وضاعفت كثافتها الهاتفية الا انها لازالت دون المستوى العالمي ويمكننا دعم التعاون الاقتصادي العربي في تقوية نظم الاتصالات وتشييد شبكات الاتصال العادية واعتماد التكنولوجيا DSL فيها والهاتف الخلوي GMS وشبكات الخدمات الرقمية المتكاملة ISDN وشبكات الالياف البصرية FIBER OPTIC.

وجود أثر إيجابي معنوي لمستخدمين الانترنت على النمو الاقتصادي، التركيز على تطوير مواقع الشركات العربية على الانترنت وجعلها أكثر ديناميكية وأكثر قدرة على جذب المستفيدين وتحقيق انجاز عمليات تجارية وتسويقية بشكل فعال.

وجود أثر إيجابي غير معنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، على الدول استغلال الفرص الاستثمارية من المواقع الإخبارية وبيع وشراء الأوراق المالية وعملات الصعبة التي ترفع من اقتصادها.

وجود أثر إيجابي معنوي لتعدد السكان على النمو الاقتصادي، يجب ان يكون توازن بين التعدد السكاني والنمو الاقتصادي وهذا من اجل الحفاظ على ارتفاع النمو.

وجود أثر سلبي معنوي لتضخم على النمو الاقتصادي، فقد اظهرت الاختبارات ان فكلما زاد معدل التضـــخم انخفض معدل النمو ويرجع ذلك الى ان ارتفاع معدل التضخم داخل الدول يؤدي الى عدم استقرارية البيئة الاقتصادي.

وجود أثر سلبي غير معنوي لإجمالي تكوين راس المال على النمو الاقتصادي، من خلال دراســات الســابقة فقد وجدنا ان تكوين راس المال وخلقه يشــكلان معضلة رئيسية خاصة في البلدان العربة حيث تشير الاحصائيات والتقارير الى ان هذه البلدان هي اقل انتاجا واســتفادة من المعرفة وهذا الضـــرر في كلا القطاعين اما الخاص او العام.

الخاتمة

الخاتمة

هناك العديد من الدول العربية تقدمت خطوات كبيرة نحو الاقتصـاد الرقمي، من اجل تحقيق العديد من الأهداف لعل من أهمها: حفز النمو الاقتصادي، وتعزيز الاعتماد على الذات ، وخلق المزيد من فرص العمل ودعم التنويع الاقتصـادي، فهنالك تباين في مدى التقدم نحو التحول الرقمي في الدول العربية و من بين هذه الدول العربية دول الخليج التي خطت خطوات كبيرة و ليست على المستوى العربي فقط و انما على المستوى العالمي في تأسيس بنية رقمية متطورة

ومن خلال الاختبارات التي تحصـــلنا عليها و نتائج التي توصـــلنا اليها يمكنا تأكيد صـــحة الفرضـــية التي قمنا بطرحها وهي للتحول الرقمي أثر إيجابي على النمو الاقتصـــادي في الدول العربية في المدى الطويل كما يشـــير الاقتصـــاد الرقمي الى الأنشـــطة و المعاملات التي يقودها القطاعات العام و الخاص و كذلك المواطنون لانتاج و اعتماد و ابتكار التقنيات و الخدمات الرقمية فيما يتعلق بالوظائف الاجتماعية و الاقتصـــادية لتعزيز تكوين الثروة الإنتاجية و نـــوعـــيـــة الـــحـــيـــاة

أوصـــى البحث بالتأكيد على أهمية التحول الرقمي ، من خلال تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات، من شبكات وأجهزة وبرمجيات وتطبيقات وخبرات بشـرية مدربة ومؤهلة للتطور وليس لمجرد التشـغيل الأمثل والصـناعة وإتاحة الإنترنت للجميع بجودة عالية وبتكلفة مناســـبة، ومحاولة محو الأمية التكنولوجية وهو ما يتطلب نشـــر الوعي التقني وتوفير خدمة الإنترنت للجميع من خلال دمج المعلوماتية بالمناهج التعليمية وتخفيض رســـوم الاشـــتراك بالشبكة، ومحاولة تطوير البرمجيات باللغة العربية وتشجيعها من خلال الرعاية والحماية القانونية و التحديث المستمر للجوانب التشريعية والقانونية ذات الصلة بالمعلومات والاتصـــالات والتقنيات والتعاون في قضـــايا مثل الأمن المعلوماتي العربي ومكـافحـة الجريمـة المعلومـاتيـة وجرائم الإنترنـت، والقوانين التي تنظم تعـاملات التجـارة الإلكترونيـة التركيز على البحـث والتطوير التقني لغرض تضـــييق الفجوة الرقمية، لا ســـيما وأن تقنية المعلومات والإصـــالة هي أحد مخرجات البحث والتطوير

قائمة المصادر والمراجع

معجم المعاني الجامع، ,2014 على الموقعcom.almaany.www://http

الاقتصـــــاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية دبي، 12-11 شباط/فبراير 2

تقرورت محمد، متناوي محمد، الاقتصاد الرقمي وإشكالية التجارة الالكترونية في الدول العربية، 2013، ص 1.

شاكر، بلخضر 2010 الاقتصاد المعرفي بين الفرض والتحديات الجزائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

علاوي، حسن 2007 التطور التكنولوجي واستراتيجيات سد الفجوة الرقمية في البلدان العربية الملتقى العلمي الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصـــــاد الرقمي ومســـاهمتها في تكوين مزايا التنافســـية للبلدان العربية ص 11الجزائر: جامعة: حاسيبة بن بو علي.

حمدي، عبد الرزاق: اقتصـاد المعرفة وتعزيز تنافسـية المؤسـسـة: مع الإشـارة لحالة الجزائر الملتقى الدولي الرابع حول المنافســة والاســتراتيجيات التنافســية للمؤسسات الصناعية ص 3، الجزائر

علي، مراد 2011: الجاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة: دراسة نظرية تحليلية، الجزائر كلية العلوم الاقتصـــادية وتســيير وعلوم تجارية. جامعة الجلفة

عبد الرحمن فرج السيد مصطفى، دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، كلية التجارية جامعة مدينة السادات مصر

زينب هادي 2015 نعمه تحليل العلاقة بين الاقتصـــــاد الرقمي وبعض ال متغيرات الاقتصادية الكلية في ماليزيا والامارات العربية المتحدة للمدة (1999-2013)مع الاشـــــارة للعراق اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فـــــلسفة في العلوم الاقتصادية

المنصـــوري، عيس خليفي، اندماج اقتصـــاديات البلدان العربية في اقتصـــاد المعرفة والعوائق، مجلة اقتصـاديات شـمال افريقيا، (1) العدد (4) , 2014 , ص54

باسم غدير، اقتصاد المعرفة: شعا للنشر والتوزيع، حلو 2010، ل.38

محمد علي حسـن شـعلان، ،2016 49)ممد علي حسـن شـعلان)2016(: حوكمـة التحول الرقمي في الرؤيـة الســـعوديـة 2030)1)، جملـة المهنـدس، تصـدر عن الهيئة السـعودية للمهندسـين، العدد ،99 ذو القعدة 1437هـــــ، أغســـــــــــــــطــــــــــــــــس. .

علي الحاج قاسم 2020ص 6 اسهامات الاتحاد الافريقي في عملية التحول الرقمي في افريقيا قراء مشـــروع اســـتراتيجية ال تحول الرقمي لإفريقيا 2020-2030مجلة كلية الاقتصاد للبحوث العلمية جامعة الزاوية

الدكتور: طلق عوض هللا السواط ماجستير: ياسر ساير الحربي: أثر التحول الرقمي على كفاءة الأداء الأكاديمي ("حالة دراســـية لهيئة أعضـــاء التدريس بجامعة الملك عبد العزي العدد ثالث وأربعون تاريخ الإصـــدار: 2 – آيار – 2022م المجلة العربية لنشر العلمي

المجلة العلمية للدراســات والبحوث المالية والإدارية – المجلد الثالث عشــر – العدد الثالث – مارس 2

Tarafdar, M., & Davison, R. (2018), “Research in information systems : Intra–disciplinary and inter–disciplinary approaches”, Journal of the Association for Information Systems, 19(6), pp. 523–551

Powell. w, snellman, K; 2004 the knowledge economy. Annual Review of Sociology30,199.220